



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2014 - العدد: 03

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 30 ذو القعدة والخميس 14 ذو الحجة 1435
الموافق 25 سبتمبر و9 أكتوبر 2014

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03
• أسئلة شفوية.
- 2 - محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 17
• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الخميس 30 ذو القعدة 1435
الموافق 25 سبتمبر 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي:
لقد سبق وأن طرحت سؤالا على الحكومة السابقة، حول موضوع مواطنين تحصلوا على رخص استيراد سلاح صيد من الخارج بعد تحقيقات أمنية ثلاثية، كما كان معمولا به سابقا وتحصلوا على هذه الرخص طبقا للقانون، وفعلا تم ذلك في سنوات 2000/2002، وتم حجز سلاحهم هذا بتعليمية إدارية، ولم يتم تعويضهم أو استرجاع سلاحهم إلى يومنا هذا، ولم تتخذ أي إجراءات في هذا الموضوع على مستوى المديرية العامة للجمارك الجزائرية التي حجزت هذه الأسلحة.

وأعلمكم، معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، أن عدد هؤلاء يتجاوز 2500 مواطن على المستوى الوطني.
شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ليرد على السؤال المطروح.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، سماع الأسئلة الشفوية التي ستطرح من قبل الزملاء الأعضاء وردود السادة الوزراء عليها.

ومن دون إطالة، نبدأ بقطاع الداخلية والجماعات المحلية وصاحب السؤال الشفوي، السيد بوزيد بدعيعة، فليفضل.

السيد بوزيد بدعيعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:

طبقا للمادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

أقول أيضا بأنه في الوقت الذي كنا نعتقد فيه أننا انتهينا من هذا الحلم المزعج، وإذا بجماعات إرهابية، مجرمة تقوم بعمل شنيع، مثل ذلك الذي وقع في ولاية تيزي وزو، صادق التعازي للعائلة ولزملائنا البرلمانيين الفرنسيين.

بودي أن أقول أيضا بأن هذه الجريمة لن تؤثر على توجه الدولة، بل وأقول ليس فقط الدولة، بل الدول المحبة للأمن والاستقرار، لأننا نلاحظ أن العالم كله يتحرك، من أجل التنديد بمثل هذه الجرائم وبضرورة معاقبة مرتكبيها، الجهود العالمية تتظاهر من أجل وضع حد للجريمة أينما وقعت.

واجبنا أن نتجند أكثر في بلادنا لكي لا تتكرر مثل هذه العمليات الدنيئة والمجرمة، ونتمنى أن يتعاون المواطنون والمواطنات للحوؤول دون تكرار مثل هذه الجريمة، لأن القضية هي قضية الجميع، والأمن في البلاد يعني كل المواطنين، الأمن والاستقرار هو أمر يعني كافة المواطنين، ليس فقط قوات الأمن وقوات الجيش الوطني الشعبي، وإذا كنا نجحنا في الماضي في تقليل وتقزيم ظاهرة الإرهاب إلى أبعد الحدود فبفضل تعاون المواطنين والمواطنات، أمنا كبير في أن يزداد الوعي ويقوى ويتم التعاون والتكاتف ما بين مصالح الأمن وقوات جيشنا الوطني الشعبي والسلطات المعنية، لعدم تكرار مثل هذه الحوادث؛ شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الدولة: شكرا؛ إذن نبدأ في الجواب على السؤال الأول، فيما يتعلق باستيراد البنادق، وهو السؤال الذي طرحه السيد العضو الموقر، بوزيد بدعيدة، ودون الدخول في الملف، هذا الطلب كان قد وجه للحكومة السابقة، ولكن هي حكومة واحدة مهما تغيرت وتعاقبت، ولذلك نحن ورتنا هذا السؤال وهو سؤال في محله.

الإجابة عنه بسيطة جدا، السيد العضو المحترم، وكما تعرفون أن الجزائر مرت بمراحل أو مرحلة معينة، مرحلة التسعينيات وما يليها، فكان على الدولة الجزائرية بمقتضى الأمن أن تقوم بتجميد أو حجز أو مصادرة هذه الوسائل، نقول حجز البنادق التي كانت بحوزة كل المواطنين والمواطنات، نظرا للتدابير الأمنية ونظرا كذلك لتجنب بعض الأعمال فيما يتعلق بحاملي أو حائزي هذه البنادق، ثم إن مقتضيات الأمن الوطني آنذاك كانت تتطلب حجز هذه البنادق التي عند كل المواطنين والمواطنات، وتم ذلك طبعا في إطار القانون، وطبقا للأمر رقم 97، ثم إن هناك مراسيم

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية:
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
سيدي الرئيس الموقر، الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء هذا المجلس الموقر،

السيدات والسادة أسرة الصحافة،
السادة الحضور،
أعذر لكم ولل سيدات والسادة، على أن أبدأ بالتعازي قبل الإجابة على السؤال، إثر الجريمة الشنعاء التي قامت بها مجموعة إرهابية مجرمة في حق ضحية فرنسية، كانت ضيفا على الجزائر.

وبكل أسى وحزن، تلقينا نبأ اغتيال الرعية الفرنسية المختطفة البارحة؛ هذا الاغتيال الجبان، البشع والوحشي اقترفته الجماعة الإرهابية المجرمة، سفاكة الدماء، ولقد تم هذا الاغتيال، اغتيال المختطف، دون ادخار أي جهد، وبعد تجنيد كل ما كان يجب تجنيده من وسائل، من طرف السلطة العمومية، منذ الوهلة الأولى لعملية الاختطاف.

وفي هذه الظروف الصعبة ومن هذا المنبر، والمناسبة الأليمة، وكما جاء في بيان الحكومة الجزائرية أمس، لا يسعني إلا أن أجدد تعازي الحكومة الجزائرية الخالصة لأفراد عائلة الضحية وأقاربه وللحكومة الفرنسية، معبرين عن تضامننا الكامل ومشاطرتنا لآلامهم ومواساتنا لهم في هذه المحنة الأليمة، ونؤكد من هذا المنبر، مرة أخرى ومرة أخرى، على عزمنا وإصرارنا وإرادتنا الصارمة على مواصلة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وقمع جذوره دون هوادة..

السيد الرئيس: إذا سمحتم السيد الوزير ..

السيد وزير الدولة: تفضل سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: بودي أن أستغل بدوري هذه المناسبة، لكي نعبر عن كبير أسفنا للحدث الذي تعرضت له الرعية الفرنسية والجريمة التي ارتكبت في حق رعية كانت ضيفا على بلادنا.

ونعبر عن التعاطف والتضامن مع عائلة الضحية ونقول لهم بأن هذه الجريمة لن تمر هكذا؛ وأن الدولة الجزائرية سوف تعمل من أجل معاقبة المجرمين أينما وجدوا؛ بودي أن

بعد تطهيرها، إلى الجمارك من أجل جمركة هذه البنادق وتسليمها.

هذه العملية التي تهتمك الآن، عملية الجمركة، وصلت الآن في تنفيذها إلى 50% والناس تستدعي، كل شخص يدفع يأخذ بندقيته، وأعتقد أن العملية لن تطول أكثر، وسيتم حل المشكل بأسره، طبعاً بعد صدور النتائج عن التحريات والتحقيقات، سترجع - إن شاء الله - بكاملها إلى أصحابها، شكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير الدولة؛ أسأل السيد بوزيد بدعيده هل عنده تعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد بوزيد بدعيده: أشكر السيد معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، على هذا الرد الذي كان تقريباً في صالح المواطنين الذين ينتظرون استرداد أسلحتهم منذ مدة طويلة، وخاصة أنهم تحصلوا على رخص قانونية من طرف أجهزة الدولة لاسترداد هذا السلاح أو سلاح الصيد، والحمد لله أننا اطلعنا وإن شاء الله يكون المواطنون الذين ينتظرون كذلك اطلعوا وسمعوا - السيد معالي الوزير - أن العملية حيز التنفيذ وهي الآن في حوالي 50%، وأنا أقصد دائماً السلاح الذي تم استيراده من الخارج بهذه الرخص، علماً أن عدده ليس كبيراً، كما أن السلاح الذي تم تسليمه على المستوى الوطني في المرحلة السوداء، فإن عملية الاسترداد مستمرة، ونحن نشكر سلطات أجهزة الدولة، خاصة وزارة الداخلية على العمل الجبار الذي تقوم به لاسترداد هذا السلاح للمواطنين، ولكن العملية ما زالت قائمة فيما يخص السلاح الذي تم استيراده من الخارج، وهي الآن - كما قال معالي الوزير - بنسبة حوالي 50%، وإن شاء الله ننتظر أن يتحقق طلب المواطنين في أقرب الآجال، وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أظن أن القناعة موجودة لدى السيد بوزيد، فإذا لم يكن للسيد الوزير ما يضيفه، ننتقل إلى السؤال الموالي. ونبقى دائماً في قطاع الداخلية والكلمة الآن للسيد جمال قيقان.

تطبيقية لهذا الأمر، تؤهل السيد وزير الداخلية لحجز هذه البنادق، وكذلك تؤهله أن يسترجعها أو يسلمها مرة أخرى، حسب تطور مقتضيات الأمن.

الذي يهم الآن، سيدي المحترم، أنه بعد استتباب الأمن والنظام العام واستقرار الأمن في البلاد، والحمد لله، بدأنا الآن في استرداد هذه البنادق.

البنادق هي نوعان حسب سؤالك: البنادق العادية التي كانت محجوزة عند مصالح الأمن المختصة، هذه البنادق بدأنا في استرجاعها، بعد عدة لقاءات تمت في الحكومة، مشاورات بين السلطات المختصة ذات الصلة بالأمن؛ وهذه الاجتماعات المتكررة والمتعاقبة على مستوى الحكومة، توجت بتعليمة من السيد الوزير الأول، أعتقد في فيفري 2014، وبمقتضى هذه التعليمة حددنا مراحل التسليم.

بالنسبة لبنادق التسعينيات وما بعدها تقريباً استرجعناها وسلمت تقريباً لكل المواطنين والمواطنات، كانت هناك لجنة على مستوى الولاية مختصة من الأمن، المهم النتيجة استرجعنا تقريباً كل البنادق، هناك فقط إشكالية، بعض البنادق التي عثرنا عليها لا تحمل أرقاماً، كان هذا الإشكال مطروحاً وإشكال آخر مطروح وهو أن كثيراً من البنادق انكسرت وأهملت في التخزين، وبالتالي وجدنا الحل في تعويض المواطنين، أما البنادق التي لا تحمل أرقاماً، فقد تم اتفاق مع وزارة الدفاع الوطني، على أساس إعطاء أرقام لهذه البنادق، ثم بعد الانتهاء من هذه العملية ستسلم للمواطنين، طبعاً إعادة إرجاع البنادق للمواطنين ليس بصفة مطلقة، المقتضيات العامة تقتضي إجراء بحث لمن ترجع إليه هذه البنادق، لأن القضية مرتبطة - كما تعرف - بالأمن.

سؤالك الأساسي هو البنادق المحجوزة على مستوى الجمارك، هذه كانت كذلك بمقتضى تعليمة من السيد وزير الداخلية، في إطار صلاحياته في 2002.

الآن - كما قلت - بعد استرجاع الأمن واستتباب الأمن، قمنا كذلك باستراتيجية أو خطة أخرى لاسترجاع هذه البنادق، أو رفع هذه البنادق من الجمارك، بأن ترسل الجمارك أسماء ملاك هذه البنادق إلى الهيئات المختصة بالأمن، التي تقوم بالتحريات والتحقيقات، ثم تحيل هذه القوائم بعد تطهيرها إلى لجنة الأمن على مستوى الولاية التي يرأسها الوالي، ثم هذه اللجنة تقوم كذلك بما عليها من واجب فيما يتعلق بالأمن وترسل القائمة النهائية،

أن يقوم بمساءلة الحكومة فيما يتعلق بهذه الأمور. لكن الآن بمتابعة الجميع، فيما يتعلق بما هو جارٍ في وزارة الداخلية، مرة أخرى هذه فرصة للتوضيح، على أساس أنه منذ أن أعطانا فخامة رئيس الجمهورية أوامر صارمة في سبتمبر 2013، قمنا - أولاً - برسم خطة فيما يتعلق بالمرافق العمومية التابعة لوزارة الداخلية، فأعطينا أولاً أمراً للولاة ورؤساء الدوائر والبلديات باستقبال المواطنين يومياً، وكذلك الإصغاء إلى هموم ومشاكل المواطنين ومحاولة حلها. - أعطينا لهم كذلك أوامر صارمة لتسليم الوثائق مؤقّتا في حينها، واستقبال المواطنين باحترام وتوقير في قاعات معينة. - وتم إنشاء المركز الوطني للحالة المدنية، وبمقتضاه أصبحت تسلم شهادة الميلاد رقم 12 على مستوى جميع البلديات وفي الحين، كذلك فيما يخص جواز السفر البيومتري، حذفنا التحقيق الإداري ورفعنا مدة الصلاحية إلى 10 سنوات، كما رفعنا مدة صلاحية شهادة الميلاد من سنة واحدة إلى 10 سنوات. - فيما يخص كذلك شهادة الميلاد (S12) التي كانت تشكل عبئاً كبيراً على المواطنين، أصبح المواطن الآن يحصل عليها في أي بلدية من البلديات وفي الحين. - كذلك الأمر بالنسبة إلى استخراج عقد الوفاة وعقود الزواج وذلك في أي بلدية من التراب الوطني ودون عناء وفي وقت وجيز. - البطاقة الرمادية كذلك تستخرج الآن على مستوى على دائرة من دوائر الجمهورية الجزائرية وفي حينها. ولازلنا نتابع سلسلة هذه التعديلات والإصلاحات - كما قلت - إلى أن نصل إلى إحداث الرقم التعريفي الوطني الذي يغني المواطن عن كل الوثائق ويتحرر من كل هذه البيروقراطية وكما قلت، أعتقد هنا أننا بدأنا ملف بطاقة التعريف الوطنية وهو جاهز تماماً، والبارحة فقط قمنا باللمسة الأخيرة مع المؤسسات المختصة وحتى العالمية منها، والآن نستطيع أن نبدأ في عملية البطاقة الوطنية البيومترية ولكن قبل ذلك عزمنا أن ننتهي من عملية جوازات السفر البيومترية، لأنها تتعلق باتفاقية دولية، وهناك مدة محددة في الاتفاقية، آخرها 17 نوفمبر 2015، لكن سننتهي من عملية جوازات السفر قبل هذه المدة لنشر مباشرة في عملية البطاقة الوطنية البيومترية. الآن نأتي إلى الأخطاء، محل السؤال.

السيد جمال قيقان: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال الشفوي موجه إلى السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، هذا السؤال له مدة طويلة، منذ شهر أفريل، وسبق لسيادتكم - معالي الوزير - أن تطرقتم إلى مضمونه، أثناء مناقشتنا لمشروع قانون الحالة المدنية، لكن لا حرج في التطرق إليه من جديد وهذا نصه: لقد كثر الحديث مؤخراً، من طرف عدة دوائر وزارية، حول تحسين الخدمة العمومية وكذا الحديث عن موضوع هام، وهو إنهاء معاناة المواطنين مع كابوس الأخطاء في مختلف الوثائق الإدارية التي يتسبب فيها أعوان الحالة المدنية. فجرة قلم، معالي الوزير، تجر الكثير منهم لأروقة المحاكم من أجل تصحيحها. وبعد سنة من الانتهاء من رقمنة سجلات الحالة المدنية، لا تزال المتاعب نفسها. معالي الوزير، ما هي الإجراءات والتوصيات الموجهة لأعوان مصلحة الحالة المدنية، للتركيز أكثر أثناء عملية التسجيل، قصد الحد من متاعب المواطنين، نتيجة الهفوات التي يتسبب فيها هؤلاء الأعوان؟ تقبلوا مني - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام، وشكراً. السيد الرئيس: شكراً للسيد جمال قيقان؛ الكلمة الآن للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية. السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية: مرة أخرى، السلام على الجميع. فيما يتعلق بهذا السؤال، فقد سبقني ذكاء السيد العضو، لأن هذا السؤال طرح في مدة زمنية معينة، كانت زالت هناك أعباء ومشاكل على المواطنين، وكان من حقه

الأخطاء في الحالة المدنية، هناك نوعان:

النوع الأول: هو حين بدأنا في المركز اكتشفنا أخطاء في الرقن، وهذه المسائل قمنا بتصحيحها في الحين، عندما قمنا بتجميع كل الحالات المدنية على مستوى 1541 بلدية وملحقة اكتشفنا أخطاء، هذه الأخطاء قمنا نحن بتصحيحها في الحين.

أخطاء أخرى، وهي الأخطاء الموجودة في السجلات الأصلية للحالة المدنية الأصلية، وهذه صعبة نوعا ما، في هذا الخصوص قمنا باتفاق مع وزارة العدل للعمل مباشرة مع البلديات، هذه الأخيرة ترسل تلقائيا ودون حضور المواطن، أعضاء من البلدية، فينقلون إلى الجهات القضائية المعنية، وبهذه المناسبة أقدم كل شكري للجماعات القضائية، لأننا لم نتلق منها إلا التسهيل والمساعدة في هذا الشأن والعملية مستمرة.

الآن ما هو المحسوس؟ ماذا تحقق في مجال تصحيح الأخطاء؟

فأنا لا أتكلم إلا بالإحصائيات، هذه هي سياستي، لحد الآن منذ تركيب هذا المركز الوطني الآلي ومنذ أن بدأ يشتغل قمنا باستخراج الحالات المدنية وذلك بحضور المواطن، لكي يتبين الأمر.

إذن، تم استخراج 20 مليون نسخة من طرف المواطنين الذين تقدموا للمركز الوطني الآلي لاستخراج شهادة الميلاد المعروفة برقم 12، وتم استخراج كذلك 4025739 نسخة من شهادة الميلاد الخاصة (S12)، تم استخراج 164585 نسخة من عقود الوفاة، وهذا كان أخيرا في أوت، وتم استخراج كذلك 1048168 نسخة من عقود الزواج. مجموع هذه الوثائق المستخرجة بكاملها بالإضافة إلى 20 مليون، نسبة الخطأ في المجموع العام هي 1.07، أما في بداية العملية، أي منذ شهرين أو ثلاثة أشهر، فكانت 6%، المهم أصبحت الآن 1.07، إذن، حسب هذه الوتيرة، كما سبق أن قلت لكم، إنني أترك هامشا لي، لم يبق سوى 1%، وبحول الله وبفضل الجميع وبفضلكم سوف نقضي على الأخطاء بكاملها في نهاية ديسمبر 2015 إن شاء الله.

لماذا آنذاك، لأن سجلات الحالة المدنية ستكون في التخزين وكل الناس سيطلبونها، آنذاك سنقضي على هذه الأخطاء بصفة نهائية، أي في آخر ديسمبر 2014، إن شاء الله، وسوف نبدأ في أمور أخرى.

قضية واحدة للتذكير فقط، شاع أن الأخطاء التي ارتكبت في سجلات الحالة المدنية كان مصدرها ومرجعها الشباب في شبكة تشغيل الشباب، لا! أبدا! هذا خطأ، فهؤلاء الشباب رُموا بتهمة لم يرتكبوها على الإطلاق، كان فيه إشكال، حين نرجع إلى الماضي، نأخذ المشكل من جذوره وأصوله، أنتم تعرفون بأن الحالة المدنية في الجزائر أنشئت أثناء الاستعمار، وإن لم تخني الذاكرة في 1882 كانت أول عملية، ثم تطورت بعدها بالتدرج.

سجلات الحالة المدنية في أصلها كتبت باللغة الفرنسية، الكل كنا نعرف هذا، لا وجود للغة العربية بل الفرنسية، مع بداية الحالة المدنية كتب اللقب «بلعيز» بالفرنسية، وبعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، كان لا بد أن نسترجع الحالة المدنية، لأن الحالة المدنية ثقافة وذمة وتاريخ للبلاد وهي مهمة جدا، فكان لا بد من تعريب الحالة المدنية بالتدرج، فتم إصدار قانون في ذلك الوقت وهو الأمر رقم 70، وحينئذ بدأنا نكتب سجلات الحالة المدنية باللغة العربية، لكن أثناء النقل إلى اللغة العربية، وقع الخطأ في كتابة الأسماء والألقاب، أنا شخصيا لقبى «بلعيز» بعضهم يكتبه بالياء، وبعضهم يضيف الألف «بالعيز»، وبعضهم يحذف الياء «بلعز».

سمعنا عن طريق كذا، أن هؤلاء الشباب هم المسؤولون عن الأخطاء، أقول لا! قد يتحملون جزءا بسيطا من المسؤولية، لأن القضية تكمن في النقل من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، مثلا إسم «حسن» منهم من يضيف الألف فيكتب «حسان».

سنقضي الآن - إن شاء الله - على هذه الأخطاء، ومستقبلا - إن شاء الله - لأن الآلة لا ترتكب أخطاء، إنما الإنسان هو الذي يرتكب أخطاء، ونذهب إلى مسائل أخرى؛ شكرا جزيلا على هذا السؤال.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الدولة؛ أعود فأسأل السيد جمال قيقان هل لديه ما يضيفه؟

السيد جمال قيقان: نشكر معالي الوزير على إجابته عن مضمون هذا السؤال، كما أشكر دائرتم الوزارة على الإجراءات الجريئة التي أثلجت صدور المواطنين، خاصة إخراج المواطن من خطأ هو غير مسؤول عنه.

سيدي الوزير المحترم،
متى يشهد هذا المشروع الانطلاقة الفعلية وليس
الإدارية، مع طول الانتظار والتغيير المستمر للمقاولات دون
جدوى؟ شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد ماني؛ الآن أَدعو
السيد الوزير لأخذ الكلمة والرد على السؤال الذي طرح
قبل قليل؟

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا؛ بسم الله
الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
إخواني الوزراء،
أيها الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، نشكر الأخ السيد محمد نواصر على السؤال وعلى
الاهتمام، ولاسيما في الصحراء، ونؤكد أن المشروع كان قد
سجل في 2011 والانطلاقة كانت في 2013، لا ننكر هذا
وأوافق في مسألة تعطيل المشروع أولا فيما يخص انطلاقه،
وثانيا فإن المشروع يمس 160 كلم من 367 كلم، هذا فيما
يخص المشروع عامة.

لقد قسم المشروع إلى مشروعين اثنين، 80 كلم/80 كلم،
فيما يخص 80 كلم التي كانت مع الشركة الوطنية «سوناترو»
فقد انطلقت في المشروع، ولكن هناك مشاكل تعرفها هذه
الشركة في الوقت الحالي، ومنها مشاكل تخص العمال.
لهذا كان فيه قرار، بعدما اطلعنا على كل المشاريع
المعطلة، ولاسيما في الصحراء، وكان الكثير من المشاريع
معطلا بسبب المشاكل التي تتخبط فيها الشركات، ولاسيما
الشركات الوطنية مثل «سوناترو» و«ألتر».

ألغينا الصفقات التي أبرمت مع هذه الشركتين، علما
أن «ألتر» عندها مشاكل في مطار إليزي، في عين أميناس،
وتم إمضاء صفقات أخرى مع شركتين خاصتين، وانطلقتنا
في الميدان، هذا فيما يخص المشروع الأول.

فيما يخص المشروع الثاني الذي هو 80 كلم هناك شركة
خاصة، تقدم الأشغال وصل إلى 15%، وهي نسبة قليلة
جدا، علما أن انطلاق المشروع تعطل، والسبب الوحيد

تمنياتي - معالي الوزير - أن تعم هذه الإجراءات جميع
القطاعات الخاصة بالخدمة العمومية، وهذا للتخفيف من
معاناة المواطنين والقضاء على البيروقراطية بصورة نهائية
وشكرا.

السيد الرئيس: إذن؛ السيد جمال قيقان مقتنع بمضمون
الرد.

أشكر السيد وزير الدولة على رده على السؤالين
المبرمجين للجلسة.

ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد
محمد ماني، نيابة عن السيد محمد نواصر.

السيد محمد ماني (نيابة عن السيد محمد نواصر):
شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات
المحلية،

السيد وزير الأشغال العمومية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زميلاتي،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام للمادة 134 من الدستور، والمادتين 68
و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08
مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما
وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس
الأمة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي
التالي نصه:

تعتبر دائرة تين زواتين في أقصى الجنوب لولاية تمنراست،
على الحدود الجزائرية المالية، على مسافة أكثر من 400 كلم،
الوحيدة على المستوى الوطني غير المربوطة بطريق معبدة.
ورغم أن مشروع الطريق قد أعطي إشارة انطلاقه العام
الماضي، أي بداية 2013، إلا أنه بقي يراوح مكانه، مع معاناة
المواطنين، خاصة المرضى الذين يعانون من هذه المسالك
الوعرة المؤدية إلى المدينة المذكورة أعلاه.

الوضعيات، أن لديكم الإجابة الكافية والمقنعة.

السيد الوزير: شكرا مرة أخرى للأخ العضو على اهتمامه بالقطاع وكل القطاع معني بهذا الأمر، ولكن كان فيه سؤال آخر، ويظهر لي أن الأسئلة التي يمكن أن نتطرق إليها كثيرة، ولكن أقول لقد اطلعنا على كل المشاكل وكل التعطيلات، بما فيها الأخضرية، واتخذنا كل الإجراءات في هذا الشأن وإن شاء الله سيكون فيه تغيير جذري - إن شاء الله - وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والمدينة والكلمة للسيد محمد زوييري.

السيد محمد زوييري: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير السكن والعمران والمدينة،
السادة الوزراء،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد معالي الوزير،
يشرفني أن أطرح على معاليكم المحترمة سؤالاً شفوياً هذا نصه:

عرفت بعض المشاريع السكنية التي تكفلت بإنجازها الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن «عدل» تأخراً كبيراً، لأسباب متعلقة بعجز المؤسسات المشرفة على إنجازها. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وكالة «عدل» للحد من أزمة السكن بالعاصمة، إلا أنها لم تحترم بعض البنود المعلن عنها في عقود المستفيدين والتي تتضمن، في مجملها، تسليم السكن جاهزاً بكل المرافق الضرورية، كقرب المدارس، ووجود المساحات الخضراء الخاصة للعب وغيرها.

الذي أعطته الشركة هو نقص المياه ويجب اجتياز مسافة 80 كلم لجلب المياه؛ ولكن عندما أمضينا العقد معها، لم يكن هذا الشرط مطروحاً، أي أن نأتي نحن بالماء، بل هي التي تتكفل بذلك وكنت قد كلمت الشركات الثلاث، وهي 03 شركات خاصة تقوم بمشروع 160 كلم، وسوف أזור بعد العيد - إن شاء الله - ولاية تمنراست، وأنا على اتصال مع السيد والي ولاية تمنراست كي نصلح أمورنا وترجع المياه إلى مجاريها في أقرب وقت - إن شاء الله - وأشكر مرة أخرى الأخ الذي طرح السؤال، وأشكر كل الأعضاء على اهتمامهم بأمور مثل هذه لتبنيها، ولو أنني كنت قد اطلعت على كل المشاريع المعطلة، وإن شاء الله في أقرب وقت سترى انطلاقة جديدة وبكل جدارة وكل مسؤولية وشكراً.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد محمد ماني هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد محمد ماني: شكرا للسيد الرئيس.
أتقدم بالشكر إلى السيد معالي وزير الأشغال العمومية على التوضيحات المقدمة، فيما يخص هذا السؤال المطروح من طرف زميلي محمد نواصر.

بقي أن أطلب طلباً وحيداً والذي ينطبق على جميع ولايات الوطن وليس تمنراست في حد ذاتها، لأن معالي الوزير ذكر بعض التفسيرات التي تقدمها المقاولات لتبرير تأخرها في إنجاز المشاريع، وهذا ليس في تمنراست فقط. أنتهز هذه الفرصة السانحة، لأذكره حتى بالتأخر الموجود على مستوى بعض المشاريع المنطلقة في ولايات أخرى، على سبيل المثال لا الحصر: الطريق السيارة أو الجزء الرابط بين البويرة والجزائر العاصمة، نطلب الصرامة الكبيرة - معالي الوزير - من طرفكم مع هذه المقاولات التي في كل مرة تأتي بتبريرات ليست مقنعة، مثل تبريرها بنقص المياه وهو شرط غير موجود في دفتر الشروط - معالي الوزير - وشكراً لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد ماني؛ السيد الوزير هل لديك رد؟ وإن كان موضوع التعقيب هو عبارة عن سؤال جديد، ولكن، أعتقد، وبالنظر لتكرار مثل هذه

زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، أشكر السيد المحترم، محمد زوبيري على طرح هذا السؤال الذي أقل ما نقول عنه أنه ينور ويجيب على تساؤلات، ليست موجودة في هذا المجلس الموقر فقط ولكن حتى في الشارع لدى المواطنين.
إذن، السؤال ينقسم إلى شطرين أو ثلاثة.
أولاً، ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها، فيما يخص تأخر بعض المشاريع السكنية التي أوكل إنجازها إلى الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، وكذا تسليمها دون إنجاز المرافق الضرورية لها؟
الشرط الثاني: كيفية التعامل مع الطلبات المودعة للحصول على سكن من صيغة «السكن الاجتماعي التساهمي»، دون إسقاط حق الأقدمية، بعد أن تم التخلي عن هاته الصيغة.

ثالثاً وأخيراً، تهيئة الأحياء السكنية الجديدة وإيصالها بالطرق والشبكات المختلفة.
فيما يخص الجانب الأول من السؤال، المتعلق بسكنات «عدل»، ربما نرجع إلى الوراثة، هذه السكنات برمجت في 2001 من طرف فخامة رئيس الجمهورية، وكان بداية الحل لأزمة السكن بالنسبة للطبقة الوسطى بالأخص.
البرنامج كان بمجموع 22.000، ثم ارتفع إلى 55.000 وأوكل إلى مؤسسة جديدة آنذاك وهي مؤسسة «عدل» التي مهمتها تحسين السكن، فانطلقت في 2001 - 2002 وكانت الانطلاقة بإرادة قوية ولكن بوسائل قليلة.
لا نرجع إلى الماضي، لكن أقول فقط إنه آنذاك بالنسبة للعاصمة، لم نستلم أي عقار يسمح لنا كي ننتقل ولو بـ 3000 سكن وحتى العقار الذي استلمناه كان يتطلب خدمات ... إلخ.

المهم، انطلقت المشاريع، وهذه شهادة لله، لقد أمر فخامة الرئيس آنذاك وزير السكن، العبد الضعيف كي نتجاوز 55000 ونصل إلى 165000، لأن الصيغة أصبحت لها جاذبية قوية بالنسبة للطبقة الوسطى، وبالتالي التسجيلات تراكمت، ولكن، مع الأسف، توقفت العملية في 2003، لقد حاولوا أن يتم الإنجاز بالسرعة والجهد المطلوب ... إلخ. أقول كلمة واحدة فقط، الحمد لله أنها انتهت واستلمناها

معالي سيدي الوزير،
كيف تفسرون هذه الوضعية؟
وماذا بإمكانكم القيام به من إجراءات في هذا الصدد،
للتخفيف من العبء عن هذا المواطن؟
معالي الوزير،

لقد بلغ إلى علمنا أنه تم الاستغناء عن صيغة السكن العمومي الاجتماعي (LSP)، فيا ترى ما مصير المواطنين الذين أودعوا ملفاتهم (والذي بلغ عددها 155000) للحصول على سكن في إطار هذه الصيغة، وذلك منذ 2001؟

وكيف سيتم التعامل مع هذه الملفات، دون إسقاط أقدميتهم المكتسبة، مع مراعاة أنه تم تضييع الفرصة عليهم، لتسجيل الحصول على سكن ضمن الصيغ الأخرى التي تعرفها بلادنا دون إعلامهم، سواء من رئيس البلدية أو الوالي؟

سيدي الوزير،
لقد تقرر إنجاز مشاريع وحدات سكنية في عدة ولايات، فهل تم التفكير بجدية في تهيئة طرقات الأحياء الجديدة وإيصالها بشبكات الماء والغاز والكهرباء قبل تسليمها؟ وهل من الممكن تزويد هذا الكم الهائل من السكنات بالماء والكهرباء، خاصة في فصل الصيف، حيث يتزايد الطلب عليها؟
السيد الوزير،

هذا السؤال بين قوسين، فإذا شئتم أجبت عليه أو لا!
كيف تفسرون تأخر توزيع 200 سكن (FNPOS)، جاهزة منذ 10 سنوات تقريبا، ومتواجدة مثلا في المناطق التالية: سعيد حمدين، برج الكيفان، الدار البيضاء، عين النعجة، و400 سكن في البليدة، بوينان وموزاية... إلخ.
تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير،
شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوبيري؛ والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

في 2012.

ومن برنامج 2001 و2002، بقي 10000 سكن غير منجز، الآن استلمناها كلها لم يبق لنا أي سكن غير منجز، ربما رأيتم آخرها تم قبل الانتخابات في بوروبة وباش جراح والمنظر الجميل... إلخ.

على كل حال، كان من المفروض حقيقة وأقل شيء هو توفير المساحات الخضراء حسب الوعود آنذاك، على أساس أنها تكون أحياء متكاملة، لكنها لم تكن كذلك ربما لأسباب أنا لم أعشها ولا أعلق عليها.

بعدها جاءت تعليمة صارمة من فخامة الرئيس تمنع منعا باتا أي متعامل في قطاع السكن أن يواصل في بناء الأحياء المرقدية، وهذا منذ 2011 - 2012.

وبالتالي انطلقنا في عملية جديدة، هذه العملية نحن نسخر لها كل الوسائل، نأخذ مثلا «سيدي عبد الله» وبعض الأحياء التي انطلقنا فيها في وهران، ذراع الريش، وعناية... إلخ، اليوم هذه الأحياء نستلمها بكل مرافقها.

أولا، الواجب على الدولة توفير الأمن والتعليم والصحة، فهذه من الضروريات، كما فتحنا بابا للقطاع الخاص، وسوف ننشر إعلانا ربما في الشهر المقبل لمن يبدي رغبته في الاستثمار في هذه الأحياء، كأن يبني فندقا، أو مرافق ترفيهية للشباب مثل قاعة الألعاب، مكتبة... إلخ، نرحب بهم بصدر رحب ونعطي لهم حق الامتياز بالتنازل عن الأراضي التي سيتم فيها الاستثمار لكي يعيش الإنسان في حي يتوفر على جميع المرافق الضرورية كالطب، الأمن، والترفيه إن شاء الله.

إذن انطلقنا في ذلك ويمكنكم أن تراقبوا العملية بصفتمكم مثلي الشعب.

أما بقية الأحياء.. لأن المشكلة ليست متعلقة بأحياء «عدل» فحسب، لكن حتى بعض أحياء السكن الاجتماعي، وخير دليل على ذلك كارثة «علي منجلي» حيث تراكمت المشاريع وفي كل مرة يزداد العدد، حتى أصبح 250000 ساكن تقريبا، في حي لا هو بلدية، ولا هي دائرة، حي تابع للخروب، من ناحية عدد السكان أكبر من الخروب، وبقي هكذا على حاله.

وعليه، نحن نتدارك الأخطاء التي وقعت في «علي منجلي» هناك حي جامعي، أجمل حي جامعي بني في الجزائر، موجود اليوم في «علي منجلي» ودشنه الوزير الأول

يوم رافقته في زيارة إلى هناك.

هناك مرافق أخرى، نحاول إضافتها حتى يصبح حيا متكاملا ليس فقط للسكن والنوم وما يتبعه من انحرافات... إلخ.

إذن، هذه الإجابة فيما يخص المرافق. فيما يخص (LSP) أنت تتساءل لماذا ألغيت (LSP)؟ وربما بعض الإخوان الذين كانوا مسجلين في (LSP)، يضيعون حقوقهم.

أقول: أنا لست مسؤولا عن (LSP)، في سنة 2011 (LSP) تحول إلى (LPA) كان سكنا اجتماعيا تساهميا، أصبح سكنا ترقويا مدعما.

واصلنا المسيرة، وهذان المشروعان (LSP) و(LPA) جاء على أساس تعويض (AADL) ولكن لم يستطيعا تعويض (AADL) لعدة أسباب:

1 - سأتكلم بصراحة من القلب، لأن (LSP) مبني على مقال، مواطن وقوائم.

المقاولون الذين أخذوا (LSP) نادرا ما يكونون أصحاب مقاولات كبيرة، فأغلبهم أصحاب مقاولات متوسطة أو صغيرة ولا يملكون إمكانيات لبناء عمارات... إلخ، وبالتالي طال الأمد بالأشخاص وهناك من فقد الأمل، ضف إلى ذلك التركيبة السكنية، ونحن كوزارة السكن مشاركتنا تتمثل في قبول القوائم، فنعطيهما للصندوق الوطني للسكن كي يعطي لكل مواطن حقه، سواء 70 مليوناً أو 45 أو غيرها.

أما الصيغتان الأخريان فهما عبارة عن صيغة بين المقاول والمكاتب في بعض الأحيان القوائم لا تصل للمقاول، والمرسوم ينص على أساس أن المقاول أو المرقي، إذا لم تأته القوائم لمدة 03 أشهر، فمن حقه أن يعد قائمة بنفسه، وبالتالي يصبح هو الذي يختار من يسكن ومن لا يسكن، والمستفيد بالطبع هم الأقارب وأفراد العائلة، يعني صراحة «ركبة مايلة» أقول (LSP) و(LPA) في الأصل لا يعتمد عليهما؛ وعليه، رجعنا إلى الأصل، رجعنا إلى (AADL) لماذا؟ لأننا نحن نشرف على كل شيء، سواء من ناحية التمويل أو من ناحية الرقابة أو من ناحية اختيار الأرضية، ولكي ننجز نختار الشركات القوية؛ وعلى هذا الأساس تم إعادة انطلاق المشروع، وأعتقد أن سيادة الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، في هذا المنبر صرح لأول مرة بروجوع (AADL) بـ 230000 سكن، وأعدنا هذه القائمة

فصلنا فيها، سنأخذ على عاتقنا المسؤولية لكن ذلك المقاول سيدخل في القائمة السوداء الموجودة في معلومات وزارة السكن التي أنشأناها وبالتالي لن يشتغل مع القطاع العام نهائيا لا في السكن ولا في التعليم ولا في أمور أخرى. هذه بصفة عامة إجابتي، لا أعلم إذا أفنعتك أم لا؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد محمد زوييري هل له تعقيب؟

السيد محمد زوييري: شكرا للسيد الرئيس، نشكر معالي الوزير على الإجابة، وتتمنى - إن شاء الله - أن يكون التنفيذ أسرع، ولقد زرنا سكنات اجتماعية وهي الآن راقية، حسب المواطن، والله يكون في عونكم، وبارك الله فيك السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا، أنا أرى - هذه الصبيحة - بأن السادة الوزراء موفقون في الرد على الأسئلة، لأن التعقيبات معدومة، فشكرا للسيد محمد زوييري وشكرا للسيد الوزير. ننتقل الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وسؤال السيد عبد الرحمان يحيى.

السيد عبد الرحمان يحيى: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
الأسرة الإعلامية،
السادة الضيوف،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. في الحقيقة، هذا السؤال طرح في العام الماضي، وأخر، نوفمبر، في ظل ظروف صعبة بالنسبة للمواطن، ولكن الآن هناك تحسن على المستوى المحلي، ولهذا يشرفني أن أطرح على السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، السؤال الشفوي التالي نصه:

يعاني قطاع الصحة في ولاية جيجل من نقص كبير في الأخصائيين، لاسيما في طب الأطفال وطب النساء والطب الشرعي، حيث يتم تحويل النساء الحوامل إلى مستشفيات قسنطينة، خاصة الحالات الخطيرة والخرجة منها للولادة

القصيرة ونحن نعتمد عليها اليوم وعلى كل حال في برنامج 230000، انطلق ما يقرب 105000 سكن، بالنسبة للولايات المتوسطة من ناحية عدد السكنات تأخذ غليزان، عين الدفلى، معسكر وربما سكيكدة، لم تشارك فيها المقاولات الكبرى، قمنا مؤخرا بنشر في الجريدة المقاولات الجزائرية التي نتعامل معها رسميا، والتي لها حجم أكثر من المتوسط، يعني التي في استطاعتها إنجاز 400 سكن فما فوق، اتفقنا معها كلها ونحن نتعامل معها بالتراضي، وعلى هذا الأساس نطمح - إن شاء الله - كي تكون أغلب هذه المشاريع قد انطلقت في شهر ديسمبر في الولايات الداخلية. إذن، استلمنا بقايا (LSP) و (LPA) وإن كان العدد، كبيرا، ولا يوجد ولاية ليس فيها نزاع من هذا القبيل، ابتداء من العاصمة، رأيتهم، في درارية في كل شهر، تجمعا، خارج درارية نفس الشيء، في عين تيموشنت السيد الذي أوكلت له بناءات (LSP) هرب بالأموال إلى إسبانيا وترك الناس على حالهم.. فاضطررنا أن نجد صيغة أخرى، واليوم هذه التجربة جعلتنا أكثر يقظة.

بالنسبة للمرقين فتحنا الباب الذي كان مغلقا أو مسدودا، أنا شخصيا، أمضيت ما يقارب 3000 موافقة، ولكن وضعنا حدودا، فالإنسان الذي يتخلى عن الورشة التي هي في الحقيقة تعامل خاص مع خاص، تعتبره الدولة مسا بالأمن والاستقرار؛ وعليه، دفاعا عن المواطن، لأن المواطن في بعض الأحيان لا حول له ولا قوة أمام أمور مثل هذه، أخذنا على عاتقنا أن تتمم بعض المشاريع التي لم تنطلق بعد على مستوى الأراضية، وحولناها مباشرة إلى «عدل»، القائمة كما هي حولناها إلى «عدل» لأن المقاييس تتشابه؛ قلت بالنسبة لهذه التجربة التي علمتنا أنه لا بد أن نأخذ احتياطات، أصبحنا اليوم نعطي للمركي الموافقة، لكن لا يستلمها من الوزارة، بل يذهب إلى صندوق الضمان لاستلامها، وهذا الأخير لا يمنحه الموافقة حتى يقوم بالتأمين، ثم يسجل نفسه في سجل المرقين، وغدا - لا قدر الله - إن لم يستطع إنجاز المشروع بسبب الوفاة أو الإفلاس، فإن صندوق الضمان هو الذي يكمل العملية، بالنسبة لهؤلاء المرقين الذين أخذوا (LSP) و (LPA) دون أن أخطيء، فإن أكثر من 70% ليس لديهم أي ضمان، إننا نحاول أن نحافظ على شعرة معاوية، لا نريد أن نصل إلى ما وصلت إليه عين تموشنت، وولايات أخرى، ولو أننا

هناك، لبدأ فصل آخر من متاعبهن.

أضف إلى ذلك تدني الخدمات الصحية في مستشفيات الولاية، بحكم اهترائها وقدمها مثل مستشفى الطاهير الذي هو عبارة عن بناء جاهز (Préfabriqué) منذ سنة 1984، انتهت مدة جاهزيته وصلاحياته منذ مدة؛ كما أن مشروع مستشفى جيجل الولايتي الجديد (280 سريرا) لم ينطلق بعد، رغم توفر القطعة الأرضية والأموال المرصودة لهذا المشروع.

وفي دائرة الميلية استحوذت البلدية على هيكل المستشفى القديم وحوّلتها إلى مصالح تقنية تابعة لها؛ وحتى المستشفى الجديد مستشفى «منتوري بشير» لم يعد كافيا وقادرا على تلبية الطلب على الخدمات الصحية، نظرا لارتفاع عدد السكان (أكثر من 300.000 نسمة).

معالي الوزير،

إن سكان الولاية يطالبون بالتعجيل والإسراع في تزويد مستشفيات الولاية بالأطباء الأخصائيين، لاسيما في طب الأطفال وطب النساء ورفع الغبن والمعاناة عنهم في أقرب وقت ممكن.

ويقترحون تحويل الحي الإداري (بعد خروج جميع مقرات المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية بالولاية واستفادتها من مقرات جديدة) إلى مستشفى متخصص في طب الأطفال أو طب النساء.

كما يطالبون أيضا باسترجاع هيكل المستشفى القديم بمدينة الميلية من مصالح البلدية وترميمه وإدخاله للخدمة من جديد، تعزيزا لقطاع الصحة ولفائدة السكان بالمنطقة.

سؤال أخير،

ما هي مشاريعكم بالنسبة لهذه الولاية؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان يحيى؛

الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، للرد على مضمون السؤال الذي سمعناه قبل قليل.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الأفاضل،

أيها السادة الحضور،

زميلي الذي بقي معي في القاعة، السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

جوابا على هذا السؤال الشفوي، أود في البداية أن أشكر الأخ العضو على سؤاله هذا.

وفي البداية، أريد أن أذكر بالنقاط التي تم التطرق إليها في هذا السؤال.

أولا: النقص في التأطير الطبي، في تخصص طب الأطفال وطب النساء والتوليد خصوصا.

ثانيا: حالة مستشفى الطاهير الذي هو من نوع البناء الجاهز.

ثالثا: إقتراح تحويل الحي الإداري إلى مستشفى متخصص في طب الأطفال أو طب النساء، بعد خروج جميع مقرات المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية للولاية، واستفادتها من مقرات جديدة.

رابعا: المطالبة باسترجاع هيكل المستشفى القديم بالميلية من مصالح البلدية وترميمه وتشغيله من جديد.

وأخيرا، معرفة المشاريع المبرمجة لفائدة ولاية جيجل.

ردا على انشغالاتكم، أخبركم:

أولا، أن وزارة الصحة تحرص على التوزيع المنتظم للتأطير الطبي المتخصص على ولايات الوطن، لتلبية الحاجيات المعبر عنها، وهنا أريد أن أفتح قوسا، في هذه السنة كان عندنا حوالي 2200 طبيب متخصص الذين تخرجوا، فيما يخص

عملية توزيعهم، أنا اتخذت قرارا وقلت ذلك حتى في قاعة المجلس الشعبي الوطني، بأنه لا يمكن للأطباء المتخصصين أن يبقوا في الشمال، وقلنا لا بد أن نغطي الجنوب والهضاب العليا، العملية نجحت إلى حد ما، بعد حين سأعطيكم

العدد، مثلا من الأطباء المتخصصين الذين وجهناهم إلى ولاية جيجل كان العدد الذي التحق هو 18 من أصل 38

منصبا وهذه العملية نراها متناسبة على المستوى الوطني، فهناك قرارات نحن بصدد اتخاذها على المستوى المركزي،

من أجل حل هذه المعضلة، حتى لا أقول إرغام هؤلاء على أداء واجبهم، وردا على انشغالاتكم، فإن الوزارة تحرص

على التوزيع المنتظم للتأطير الطبي المتخصص على ولايات الوطن، لتلبية الحاجيات المتوفرة لدى الوزارة، تلبية للطلب

وتحقيقا لصحة مواطنينا في هذه الولايات.

وفيما يخص ولاية جيجل، فإنها استفادت مؤخرا من تعيين 38 ممارسا متخصصا، التحق إلى حد الآن 18 منهم

والموافق 25 سبتمبر 2014

طبيب التحق بمنصبه بدأت الأمور تتحسن، ومؤشرات أخذ مرضانا بعين الاعتبار بدأنا نلمسها في الميدان.

فيما يتعلق بمستشفى الطاهير، فقد خضع هذا المستشفى إلى خبرة أنجزها مكتب دراسات أجنبي في 2006.

وقد تم ترميم البناية وفق الخبرة المنجزة، كما تعتمزم وزارة الصحة معاينة كل مستشفيات البناء الجاهز، وهنا أريد أن أفتح قوسا وربما سأستيق الأحداث، لأنها ضمن برنامج 2015-2019، بهذه المناسبة أعلمكم أن هناك استراتيجية تم وضعها على مستوى الوزارة، لدينا 42 مستشفى أنجز بالبناء الجاهز، عدد كبير منها لم يعد يستجيب للخدمات، نظرا لانتهاؤ مدة صلاحيته وجاهزيته؛ وبالتالي فحسب الترتيب، هناك مؤسسات بديلة ومنها ما يخضع لإعادة الاعتبار وهناك التي لا بأس بها، فقط تواصل عملها وتكون فيه مرافقة لمسيرها، هذه العملية تدخل في برنامج 2015-2019 ولن تخص المؤسسات فقط ولكن حتى المستشفيات الجامعية والتي عددها 14، ستعرف ما يسمى بإعادة التأهيل، لأنه من خلال العمل الذي قمنا به حسب التقييم الأولي، وجدنا أنه في مدة 4 إلى 5 سنوات من إعادة الاعتبار للإمكانات المادية التي نضخها حتى نعيد تهيئة هذه المؤسسات، قلت وجدنا أنفسنا في كل مرة، بعد 3 أو 4 سنوات قد ضحخنا قيمة ما يمكنه بناء مستشفى جامعي جديد، دون أن نبني فعلا مستشفى جديدا!

مثلا مستشفى مصطفى باشا، بارني، باب الوادي، بني مسوس كلهما تدخل في هذه الاستراتيجية الجديدة، من أجل إعادة الاعتبار لها وإعادة هيكلتها حتى يكون عندنا مؤسسات جامعية، إضافة إلى ما نحن بصدد تحسيده على أرض الواقع والمتمثل في المؤسسات الاستشفائية التسع التي قررها فخامة الرئيس والتي خمسة (5) منها على أبواب الانطلاق، تعرفون بالنسبة للجزائر العاصمة، فالأرضية تم اختيارها وهي موجودة بجانب الطريق السريع باسطوالي، كما انتهينا من تيزي وزو وكذلك، تلمسان وقسنطينة، الشركات ومكاتب الدراسات عاينت الأرضية وقريبا جدا سننطلق في تجسيدها.

معنى هذا، أن $14 + 9 + 1$ في سيدي بلعباس الذي كان في بداية الأمر مستشفى بـ 240 سريرا جامعا حولناه وأضفناه إلى التسعة، فصارت 10، أنا أظن بأن التغطية ستكون جيدة، المدة الزمنية التي تستغرقها العملية يمكن أن

بمناصب عملهم، ويضم هذا العدد متخصصين اثنين في طب النساء والتوليد ومتخصصا واحدا في جراحة الأطفال، وسيتم تدعيم الولاية بالممارسين المتخصصين بمناسبة تخرج الدفعات القادمة.

هنا أريد أن أفتح قوسا والحمد لله في هذا المجلس الموقر، هناك أساتذة معنا في الطب يعرفون هذا جيدا.

بالنسبة لسؤال العضو، قال بأن السيدات يتعبن كثيرا عند حالة الولادة، لأن الأطباء ليسوا مختصين هناك؛ وبالتالي تتوجهن إلى قسنطينة، لكن أنا أسأل سؤالا: في جيجل هناك خواص وهناك أطباء مختصون في طب النساء. مدير الصحة والوالي من حقهما أن ينشئا أقطابا على مستوى المستشفيات، من حقهما فعل ذلك.

ومن المشاكل التي كانت مطروحة أيضا، لأن العملية متكاملة مع بعضها البعض، أن الاستعجال في قسنطينة كانت تستقبل ناسا من ميلة، أم البواقي، عين مليلة، الجهة الشرقية من قسنطينة يعني زيغود يوسف وجزء من سكيكدة، كل هذه الولايات تقصد استعجالا قسنطينة، الحل كان بسيطا وهو أننا فتحنا الاستعجال الموجودة في هذه المدن، وفرضنا على الأطباء أن يقوموا بعملهم، على الأقل بالمناوبة، التي يجب أن يقوموا بها طبقا للقانون، فالقانون واضح في هذا الشأن.

النقطة الأخرى، هي أنه إن تعذر، توفير أطباء مختصين في الحين، فمن حق المسؤولين المحليين أن يكلموا الأطباء الخواص الموجودين، ليقوموا بواجبهم.

إلى حين أن نصل إلى هذا، كان لابد من مجهود آخر وهذا يتمثل في دراسة كيفية حل المعضلة لنخفف على قسنطينة، ولأجل ذلك كان لابد من توزيع الأطباء على الجهات الأخرى وهذا ما حدث اليوم، مثلا الاستعجال في مستشفى قسنطينة وبتقارير رسمية وبشهادة الأساتذة ورؤساء المصالح الموجودين هناك، يقولون إن هناك نقصا بحوالي 50% إلى 60% في الضغط الذي كان على قسنطينة.

النقطة الأخرى وهي كثير مهمة، كان المشكل المطروح قبل اليوم في كل من جيجل وميلة وأم البواقي وسكيكدة أنها كانت تقصد قسنطينة، ولكن ليس فقط في طب النساء والتوليد، بل في كل الاختصاصات. أنا أظن أن اليوم لما رجعت الأمور إلى الحالة العادية، وكل

الميدان وأفتح قوسا لكي أقول للزميل أو الأخ الطارح لهذا السؤال بأنه في الأسبوع القادم عندنا زيارة مبرمجة لولاية جيجل، علما أن ولاية جيجل هي من الولايات التي عانت كثيرا ليس فقط في قطاع الصحة ولكن في قطاعات كثيرة، ومنذ أسبوع كنت قد شاهدت في إحدى قنوات التلفزيون عيادة في مكان مهجور وفي وضع كارثي وكنا على علم بوضعها قبل تصوير الفيلم وقبل أن يظهر على شاشة التلفزيون، فرصدنا مبلغا ماليا، ونحن بصدد إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة، شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات التي عرفت بعض التدهور - ولا أقول النسيان - وبعض التذبذب في أدائها لواجبها، نظرا للظروف التي يعرفها العام والخاص والتي مرت بها هذه الولاية، ولكن أعيد وأكد بأن مؤشرات قطاع الصحة أو تنمية قطاع الصحة اليوم هي جد إيجابية، ما علينا إلا أن نشمر ونواصل عملنا.

هناك مشروع لـ 240 سريرا سينطلق قريبا وإنجاز مستشفىين بـ 60 سريرا بالمنصورة وبلغيموز، أود وأرجو أن أكون قد استوفيت الإجابة، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد الرحمان يحيى هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد عبد الرحمان يحيى: شكرا سيدي الرئيس. أنا بودي أن أشكر أيضا معالي الوزير على هذه التوضيحات واهتمامه بقطاع الصحة في هذه الولاية وباقي الوطن؛ والصحة بطبيعة الحال هي من اهتمامات الدولة وأحد المبادئ الأساسية لرعاية الأمة.

المثال يقول: «إن الصحة هي تاج فوق رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى» هناك مجهودات للدولة، وأكد أن المواطن على مستوى الولاية وعلى مستوى الوطن يلاحظ كل هذه المجهودات المبذولة في هذا القطاع، ونتمن خاصة قرار فخامة رئيس الجمهورية لإنشاء مراكز المعالجة بالأشعة الكيماوية على مستوى هذه الولاية وولايات الوطن، وهذا من أجل تخفيف المعاناة عن المواطنين.

نشكر السيد معالي الوزير على هذا، وبارك الله فيكم وشكرا.

تكون من 03 إلى 04 سنوات على أبعاد تقدير، إضافة إلى هذا، فإن الشيء الجديد هو التسيير الثنائي الدولي الذي يرافقتنا لكي نصل إلى مستوى أعلى فيما يخص عمليات التسيير، وأقول التسيير، لماذا؟

لأن من خلال تدقيق المحاسبة (Audit) الذي قمنا به عندما تولينا أمور هذا القطاع، وصلنا في مدة شهر ونصف، بإمكانيات الوزارة وإطاراتها إلى إيجاد مشكلين أساسيين، المشكل الأول هو مشكل تنظيمي والمشكل الثاني هو مشكل التسيير، فلما نتكلم عن هذين المشكلين، ونجد حلا لهما، فإن 90% من مشاكل قطاع الصحة سوف تحل، يبقى بعد ذلك جانب التكوين والجانب الأخلاقي.

أعتقد بأن إطاراتنا ومهنيي الصحة هم في المستوى لمرافقتنا في هذه النظرة الجديدة، كما أنكم اقترحتم في سؤالكم تحويل الحي الإداري إلى مستشفى متخصص في طب الأطفال وطب النساء، بعد خروج جميع مقرات المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية بالولاية واستفادتها من مقرات جديدة، إسمحوا لي أن أعلمكم أن الهندسة المعمارية للمستشفيات هي ذات طابع خاص، ولا يمكن أن تماثل الهندسة المعمول بها في تشييد مؤسسات إدارية؛ وانشغالكم المتعلق بصحة الأم والطفل توليه الدولة اهتماما خاصا، لذا فقد خضعت مصحة الولادة، الكائنة بمركز الولاية إلى عملية تأهيل وإعادة تهيئة واسعة، لاستغلالها وتحويلها إلى مركب الأمومة والطفل وتجاوزت نسبة الأشغال بها 80%.

وفيما يخص استرجاع الهيكل القديم بالميلية، أحيطكم علما أن هذا الهيكل يعود للحقبة الاستعمارية، استعمل كمستشفى في بداية السبعينيات إلى غاية 1988، تاريخ دخول المستشفى الجديد «منتوري بشير» الخدمة، بسعة 240 سريرا والذي يغطي حاليا احتياجات المنطقة، وهو يتوفر على 11 مصلحة و23 وحدة يؤطره 27 ممارسا متخصصا و52 ممارسا عاما ونسبة شغل الأسرة لا يفوق 60%، إضافة إلى ذلك فإن القطاع في هذه الدائرة قد تم تدعيمه بعيادتين متعددتي الخدمات، وفيما يتعلق بمعرفة المشاريع المبرمجة لفائدة ولاية جيجل، أعلمكم أن الولاية استفادت - على الأقل - من 10 مشاريع في إطار البرنامج الخماسي 2010 - 2014، مثل مشروع إنجاز 240 سريرا بمدينة جيجل، وحقيقة لا بد أن أتكلم بلغة الصراحة ولغة

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان يحيى،
أعتقد بأنك كفيت ووفيت.
فإذن، نشكر السادة الأعضاء الذين تقدموا بطرح هذه
الأسئلة الشفوية، والسادة الوزراء الذين أعطوا ردودا فيما
يخص قطاعاتهم.
بذلك نكون قد استنفدنا جدول أعمال هذه الجلسة؛
شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الأربعين صباحاً

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الخميس 14 ذو الحجة 1435
الموافق 9 أكتوبر 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة صباحا

الأسف كانت وعود وقرارات لم تر النور وأصبحت في خبر كان.

زيارتان ميدانيتان، بحضور السيد الوزير السابق والسلطات المحلية لولاية باتنة، لكن مع مرور السنوات لم يتحقق أي شيء.

إليكم السؤال الشفوي:

في 15 نوفمبر 2011، أثناء الأسئلة الشفوية، طرحنا عدة قضايا للسيد وزير النقل السابق وكان الرد بالإيجاب، لكن في سنة 2012 تراجع تماما عن وعوده ولم ينجز أي شيء مما وعد به وحتى الآن سنة 2014.

تلك هي القضايا التي طرحت:

1 - إنجاز خط ثاني للسكة الحديدية، يربط جامعة باتنة بالقطب الجامعي فسديس الذي سيضم أكثر من 22 ألف طالب، خاصة أن النقل بالحافلات بات غير مجدي، نظرا للعدد الهائل للطلبة وكذلك مشكل النقل البري، ونعلمكم أن محطتي القطار قد أنجزتا في باتنة وفسديس، لكن دون إنجاز الخط الثاني المتفق عليه.

وفي جولة تفقدية سابقة لولاية باتنة، كانت لنفس الوزير الموافقة أمام السلطات الولائية.

- المطار: طالبنا بالاستقلالية الإدارية والمالية لهذا المطار.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بودي في البداية أن أرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم، وهي تهنئة متأخرة ولكن التذكير بالتهنئة والأشياء السعيدة يبقى دائما مفيدا، فكل عام وأنتم بخير.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح أسئلة شفوية حول قطاعات مختلفة، ودون إطالة نحيل الكلمة إلى السيد عمار ملاح، ل طرح سؤاله الشفوي الأول والمتعلق بقطاع النقل.

السيد عمار ملاح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء المحترمون، والسادة المرافقون لهم، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، جميعا تحية خالصة وسلام الله عليكم.

إليكم سؤال الشفوي الذي طرح في السابق، لكن مع

الذي كان في السابق، الدولة دولة، تتغير المناصب، يتغير المسؤولون، لكن الدولة تستمر والدولة مستمرة لتنفيذ برنامجها من خلال ما أقره فخامة رئيس الجمهورية ومخطط الحكومة.

ومن خلال زيارتنا الأخيرة هذا الثلاثاء إلى باتنة، اتخذنا القرار في عين المكان نهائيا وهو أن مشكل نقل الطلبة اليوم من فسديس نحو مدينة باتنة - إن شاء الله - انتهى، كما قررنا على مستوى وزارة النقل تكوين لجنة مشتركة تضم كل المعنيين، من أجل اتخاذ كل الإجراءات واللمسات الأخيرة لالتهاء نهائيا من هذا المشكل، لأنه فعلا مشكل حقيقي، بحيث إن آلاف الطلبة ينتقلون يوميا من قلب المدينة إلى الجامعة، فضلا عن الاكتظاظ وإشكالية حوادث المرور، يعني فعلا مشاكل كبيرة؛ وبالتالي اتخذنا القرار في عين المكان بما يلي:

1 - في القريب العاجل - إن شاء الله - سننطلق في رحلة يومية من الجامعة فسديس إلى قلب باتنة لنقل الطلبة، بمعدل يقدر بحوالي 11 ألف طالب يوميا، من خلال رحلات منتظمة، وفي هذا الإطار دعونا ممثل عميد جامعة باتنة ليحضر معنا حتى نرتب الأمور، لأنه - كما تعلمون - يمر عبر باتنة 12 رحلة في اليوم عبر خطوط السكة الحديدية، سواء في نقل البضائع أو نقل المسافرين؛ وعليه، يجب أن نرتب الأمر من خلال هذا القطار المستحدث، حتى لا يكون هناك تعارض بينه وبين الرحلات الموجودة اليوم ما بين باتنة وبسكرة وقسنطينة.

إذن، المشكل بالنسبة لنا انتهى نهائيا وسنشرع في القريب العاجل في تنفيذه، هذا فيما يخص الشرط الأول لهذا السؤال.

فيما يخص المطار، سأجيب على جزء من سؤالكم، لأن هناك سؤالاً آخر لعضو آخر في نفس الاهتمام، سأجيب على جزء منه.

قلت فيما يخص المطار: مطار باتنة اليوم به 16 رحلة أسبوعيا، 08 منها دولية و08 داخلية، وقد أعطينا تعليمات بضرورة تدعيم هذه الخطوط، خاصة الخطوط الجوية الجزائرية وخطوط الطاسيلي؛ وستشرع - إن شاء الله - الخطوط الجوية للطاسيلي في إضافة رحلتين من باتنة إلى العاصمة عن قريب، في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر - إن شاء الله - ستشرع في إضافة خطوط جديدة إلى باتنة.

لقد أنجز في السبعينيات، على أساس أن يلبي احتياجات النقل الجوي لمواطني أكثر من ولاية، ومن جهة أخرى ليخفف الضغط عن مطار قسنطينة.

منذ 2010، ألغيت الرحلات إلى الأراضي المقدسة، كما تقلص عدد الرحلات من العاصمة إلى باتنة، مما يضطر المسافرين والمعتريين والحجاج للتوجه إلى مطار قسنطينة. من جهة أخرى، إلى حد الآن لم يتم تجهيز المطار بالمعدات الإلكترونية اللازمة مثل (I.L.S) الذي يسمح بهبوط الطائرة أثناء الضباب.

هذه القضايا طرحت سنة 2011 وكانت وعود للإيجاز، لكن كل شيء أصبح في خبر كان.

فهل لنا أن نأمل في المستقبل أن تتحقق هذه الإنجازات التي هي في فائدة الطلبة الجامعيين وكذلك مواطني ولاية باتنة والولايات المجاورة؟
وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل للرد على السؤال.

السيد وزير النقل: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الأفاضل، زملائي أعضاء هذا المجلس الموقر، أخواتي الفضليات، إخواني الأفاضل أعضاء الحكومة، السلام عليكم.

أشكر السيد عمار ملاح، الأخ المجاهد وعضو مجلس الأمة على سؤاله الوجيه؛ والسؤال فعلا مهم فيما يخص باتنة، سواء الانشغال الذي طرحة في الشرط الأول والخاص بنقل الطلبة عبر خط السكة الحديدية، أو الانشغال الثاني الذي يخص مطار باتنة.

أولا، هناك عناية خاصة أعطيت اليوم، من خلال برنامج فخامة رئيس الجمهورية، ومن خلال برنامج الحكومة، ومن خلال المخطط الذي قدمه أمامكم الوزير الأول، هناك فعلا تدعيم خاص لكل أنماط النقل بكل أنواعه وأشكاله.

فيما يخص الشرط الأول على سبيل المثال، فالحمد لله من خلال زيارتنا الأخيرة هذا الأسبوع، فلا إشكال

إذن، إشكالية الحج وتنظيم رحلات الحج من كل مطارات الجزائر اليوم غير ممكن، لأن هذا الأمر لا يخص الجزائر وحدها. لو كان كذلك لوجدنا الحل ووفرننا الرحلات من كل مطار، لكن المشكل على مستوى مطار جدة، وهذا ما تطلب أن تنظم الرحلات نحو جدة من خلال 05 مطارات فقط، وهذا في إطار التنسيق ما بين الجزائر والعربية السعودية الشقيقة.

أما فيما يخص نظام المراقبة والمتابعة وتسهيل الهبوط والإقلاع الآلي للطائرات أو ما يسمى بنظام (ILS) وهو نظام عصري، عندنا مشروع وطني وتم دفعه إلى الأمام، هذا المشروع - إن شاء الله - سيخص 20 مطارا، سوف نجهز خلال 2015، 20 مطارا على مستوى التراب الوطني بهذا النظام الجديد (ILS).

الحمد لله الصفقة تمت من خلال المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية، انتهينا من كل الإجراءات، تمت الصفقات واليوم هي بصدد إبرام العقود وستنتهي هذه المرحلة خلال نهاية شهر أكتوبر هذا، وسيتم اقتناء التجهيزات مع بداية 2015 لترتيبها على مستوى 20 مطارا، وبالتالي سوف نسهر - إن شاء الله - حتى تكون كل مطاراتنا مجهزة بهاته الأنظمة العصرية ولن يكون أي مشكل إن شاء الله.

وفي هذا الإطار، فإن المجال الجوي اليوم كما تعلمون نحن نعمل - إن شاء الله - من أجل تنظيمه ودفعه إلى الأحسن.

أولا، بغية تلبية الحاجيات الداخلية الوطنية وتلبية الحاجيات الوطنية نحو الخارج، مع دعم المؤسسات الوطنية وتصحيح الخلل واستدراك ما يمكن استدراكه، في إطار استمرارية الدولة وفي إطار تطوير الفضاء الجوي الذي يحتاج فعلا إلى دفع قوي.

شكرا للأخ الفاضل وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن أعود فأسأل السيد عمار ملاح هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟

السيد عمار ملاح: ليس عندي تعليق على جواب معالي الوزير، لأنني أثناء زيارته الميدانية، كنت حاضرا واطلعت على كل القرارات التي اتخذها في ولاية باتنة. كل ما أتمناه وأطلبه - إن شاء الله - أن تطبق تلك القرارات التي اتخذها هناك في ولاية باتنة، أقول تطبق،

لا ننسى كذلك أننا خلال هاته الصائفة، في جويلية 2014، فتحنا الخط الجوي مباشرة ما بين باتنة وتركيا، من خلال الخطوط التركية، لا ننسى أن هناك كذلك خطوطا للجوية الجزائرية نحو عدة مدن فرنسية، خاصة منها باريس وليون ومرسيليا.

هناك كذلك شركة خطوط جوية فرنسية تقوم اليوم ببعض الرحلات من باتنة إلى باريس، إذن، فيه حركية وفيه عمل جدي، وكل ما هو موجود في الميدان يدعم، أولا من خلال قدراتنا الوطنية، وهذا يدخل في برنامج مخطط وزارة النقل، بمعنى أن نعطي الأولوية، والدعم أولا لشركاتنا الوطنية ولذلك هناك مخطط وطني يقضي باتفاق بين الوزارة والطاسيلي للطيران، يدعم مطار باتنة وعدة مطارات داخلية، وهناك مخطط كذلك لدعم - إن شاء الله - الخطوط الجوية الجزائرية، وخاصة بعد اقتناء 16 طائرة جديدة مبرمجة للخطوط الجوية الجزائرية، فمع كبر أسطولها ومع تطور الطاسيلي للطيران، سوف نستطيع أن نغطي التراب الوطني ومنه إلى الخارج، ثم نفتح إلى الخطوط الأخرى حتى تصبح السوق الوطنية الداخلية أو السوق الوطنية نحو الخارج فضاء وأولوية للشركات الجزائرية الوطنية.

هذا مبدأ؛ وقد تكلم الأخ الفاضل في أمور أخرى كذلك تخص مطار باتنة، للتذكير فقط أقول، خلال هذه السنة تم لحد الآن تنظيم 258 رحلة دولية، من مطار باتنة، بواسطة طائرات من نوع «بوينغ».

تم كذلك تنظيم 596 رحلة داخلية، من خلال الخطوط الجوية الجزائرية أو خطوط أخرى وهاته الرحلات الداخلية بواسطة «بوينغ» و (ATR).

يتبين من خلال هاته الأرقام المبينة أمامكم أن هناك حركية في هذا المجال.

إضافة إلى كل هذا، فيما يخص الآن تنظيم الحج، تعلمون أنه في إطار التنسيق مع الدولة الشقيقة العربية السعودية، تم اختيار 05 مطارات عبر التراب الوطني، نظرا للإشكال الموجود لحد الآن والمتعلق بمسألة توسيع مطار جدة، مما استدعى أن يكون تنظيم الرحلات بالشراكة مع الجزائر وهذا بطلب من العربية السعودية، من خلال اختيار 05 مطارات كبرى بالتنسيق بين البلدين، ولذلك اختيرت 5 مطارات كبرى ويبقى الحج بهاته الطريقة، ريثما يتم استغلال مطار جدة الجديد بعد التوسعة.

هذا ما أطلبه، وشكرا معالي الوزير.

للمطارات الجهوية منذ إنشائها؛ وهذا في جوانب مختلفة من ناحية التسيير، وخاصة جانب التسيير البيروقراطي الذي نلاحظه، ولا يوفر لها ما هو متطلب من إمكانيات مالية لتسيير هذه المطارات، وكذلك جانب مهم جدا وهو جانب برمجة الرحلات الذي تحدث عليه السيد الوزير في الداخل أو الخارج.

إلا أن تمرکز المبادرة والتسيير في مطارات معينة وجهوية، جعل من هذه المطارات الداخلية شبه مشلولة كذلك هو حال جميع المطارات على المستوى الوطني.

لماذا لا يتخذ إجراء لامركزية تسيير هذه المطارات وترك المبادرة لمسيرها وإعطاؤها استقلالية ذاتية؟ شكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا للأخ الفاضل على هذا السؤال والذي يهم - في الحقيقة - مطار باتنة وكل مطارات الوطن.

بداية، أشكر مرة أخرى الأخ بوزيد على سؤاله الذي طرحه وعلى الاهتمام والانشغال الذي أبداه.

أولا، لما نتكلم نعطي بعض الأرقام، لكي تكون الصورة واضحة أمام الجميع، مثلا خلال هذه السنة وقبلها أو آخر السنة الفارطة، في ولاية باتنة تم نقل 72 ألف مسافر عن طريق الجو و330 ألف مسافر عن طريق السكة الحديدية و60 مليون مسافر عن طريق البر.

من خلال حجم الأرقام يتبين أن هناك حركية اليوم في الوطن، وهذه الحركية دليل على أن هناك - فعلا - حركية اقتصادية، تنمية، فحركة المسافرين دليل على أمن واستقرار الجزائر والحمد لله رب العالمين.

كذلك على مستوى المؤسسات، لقد صدر المرسوم التنفيذي لسنة 1987 وتم من خلاله تنظيم المطارات، ويقضي بإحداث مؤسسات بهدف عملية الإشراف، ليس عملية التسيير، أقول إشراف مؤسسات جهوية ذات طابع صناعي (EPIC)، فمؤسسة مطارات وهران للإشراف تضم 11 مطارا، هي مؤسسة للإشراف على 11 مطارا بالغرب الجزائري.

أما مؤسسات مطارات العاصمة فهي تضم 17 مطارا

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ أظن أن ما يطلبه السيد ملاح هو أخذ ضمانات إضافية، كون المشاريع سوف تنفذ في أجالها؛ إليك الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: سنقف على قدم وساق بإذن الله وننفذ ما قرره بعين المكان وبحضور الجميع إن شاء الله؛ والتنفيذ بدأ من اليوم، من خلال جلسة رسمية اليوم في وزارة النقل، من أجل اتخاذ الإجراءات والانطلاق في تنفيذ الوعود التي وعدنا بها لما كنا في ولاية باتنة، وبارك الله فيكم مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقي دائما في قطاع النقل والكلمة للسيد بوزيد بدعيعة، لطرح سؤاله حول نفس القطاع.

السيد بوزيد بدعيعة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الأسرة الإعلامية، الحاضرون معنا، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للمادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادة وزير النقل المحترم بالسؤال الشفوي التالي:

طبعا سبقني زميلي في سؤال حول نفس الموضوع، ولكن سؤالي متعلق بجانب التسيير؛ فيما يخص جميع المطارات على المستوى الوطني.

تعاني مطارات المدن الداخلية من التبعية الإدارية

الجزائرية أو غيرها، مع كل المتدخلين في فضاء المطار، مع المسؤولين على الملاحة الجوية.

كل هذا يتم في إطار تحيين نصوص أخرى، حتى نفرض - أولا - التوازن في الصلاحيات والاستقلالية في التسيير وكذلك الفعالية في تسيير مطاراتنا، خاصة أننا نرتقب - إن شاء الله - أن تتطور مطاراتنا أكثر فأكثر.

لكن هناك معطيات، لا بد أن نعلمها جيدا، اليوم على مستوى رحلاتنا الداخلية، أنتم تطلبون المزيد من الخطوط، وهذا من واجبنا وسندعم ذلك أكثر. فكل الرحلات الداخلية مدعمة من طرف الدولة لحد الآن، على سبيل المثال: الخط (العاصمة - باتنة) سعر التذكرة المدفوع ثمنها 6000 دج لكن ثمنها الحقيقي هو 10.000 دج، لأن 4000 دج هي دعم الدولة وقس على ذلك كل تذكرة، حتى نكون واضحين، هذه حقائق وبالتالي فكل نقل داخلي لو نرفع عنه دعم الدولة، سنصبح في مجال آخر، وبالتالي فهذه الحقائق لا بد أن نعرفها.

ضف إلى ذلك، الرحلات الداخلية، فمعدل امتلاء الطائرات هو معدل وطني، وهذا المعدل ينطبق على باتنة ويقدر بـ 70% فقط، إذن طائرة تنقل 70% فقط من معدل امتلائها، ومع ذلك يتم دعم الدولة لتذكرة كل مسافر! وبالتالي لا بد أن ننظر في المستقبل إلى الجانب الاقتصادي والجانب التجاري للشركات، ولا بد أن نتطرق لهذا البعد الاقتصادي حتى يكون هناك تجانس مابين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وفي هذا الإطار لا بد أن نعرف هاته الحقائق.

ضف إلى كل هذا، اليوم نحن نعمل في إطار هذا المخطط الوطني، من أجل تطوير الخطوط الجوية الجزائرية وتطوير خطوط الطاسيلي، لفرض التكامل مابين الخطوط الجوية الجزائرية وخطوط الطاسيلي، سواء على مستوى النقل الداخلي أو النقل نحو الخارج، في إطار البعد الاقتصادي والاجتماعي السيادي ولرفع مستوى الخدمات، إذن الأخ الفاضل، السيد بوزيد، نستطيع أن نقول إنه لدينا 36 مطارا اليوم، هي مفتوحة على مستوى الملاحة الجوية، 16 مطارا مصنفة دوليا و 20 مطارا مصنفة وطنيا، وكلها معنية بهاته الإصلاحات، ومنها إعادة النظر في تجديد المسؤوليات بدقة، حتى تؤدي هذه المطارات الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية ووظيفة النقل، مع رفع مستوى الخدمات، وهذا يتطلب

وجلبها بالوسط، بمعنى الوسط، الشمال، الهضاب العليا والجنوب، بينما مؤسسة مطارات قسنطينة فتضم 07 مطارات على مستوى شرق الوطن.

إذن، الهدف من هذه المؤسسات منذ نشأتها كان - كما تعلمون - من أجل الإشراف والتنسيق فيما بين هاته المطارات وذلك لعدة أسباب: منها الاقتصادية والتنسيقية والإشراف.

ولقد تطرقنا في وزارة النقل من خلال الجلسات الكبرى للنقل في ديسمبر 2013 إلى هاته النقطة وتناولنا بعمق كل ما يخص تطور البلد وتطور المطارات وتطور الحاجيات وهذا ما يتطلب منا - بالفعل - في المستقبل أن نعيد النظر في عملية الترتيب، ليس فقط المؤسسات المشرفة على المطارات، بل ترتيب أولا: المنشآت، المنشآت المطارية، ترتيب فضاء المطار وترتيب الفضاء الجوي، بما فيه فضاء الملاحة الجوية، في إطار أن نحدث - إن شاء الله - تكاملا وتناسقا فيما بين كل هاته المطارات، ولإعطاء المزيد من الاستقلالية التامة، لأن اليوم على مستوى كل مطار هناك مدير وهو يتمتع بالاستقلالية في التسيير الإداري وتسيير المنشآت وكذلك له الحق في أن يقترح أو أن يرفع الانشغالات.

المؤسسة الجهوية تقوم بعملية التنسيق والإشراف، لكن المسؤول في كل مطار هو مدير المطار.

لقد قمنا خلال الشهر الفارط، بتنظيم جلسات ووجهنا تعليمات خاصة بوقاية وتأمين المطارات واستدعينا كل مدراء المطارات عبر التراب الوطني وكل الهيئات والمؤسسات المعنية؛ حتى نبرهن في هذا الإطار أن لمدير المطار الصلاحيات التامة، سواء فيما يخص البعد الوقائي الأمني أو التسييري، أو الاستغلال والاستشراف من خلال إبداء المقترحات.

إذن، هذا المشروع، مشروع الإصلاح فيما يخص تنظيم الفضاء الجوي أو المجال الجوي، أو النقل الجوي هو محل عناية لدينا، والمشروع - إن شاء الله - سيرى النور من خلال تحيينه سنة 2015 بإذن الله، بإعادة النظر في المرسوم التنفيذي لسنة 1987 أو باستحداث...

الإشكال اليوم ليس متعلقا بمؤسسات جهوية تشرف على مطارات، ليس فقط هذا، إنما هناك كذلك ضرورة أن يكون التكامل والتنسيق محكما فيما بين مؤسسة المطار كمؤسسة ومديرية المطار، ومع كل متعامل مع المطار، كالخطوط الجوية

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيمة؛ الآن أعود فأعطي الكلمة للسيد الوزير، ليرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ حتى نكون واضحين، ليست قضية الاستقلالية التي ستحسّن الأوضاع 100%، كل مسؤول لما يكون مسؤولا يجب أن يحسن التصرف، أقولها اليوم أمام الملاء: كل مدير مطار مسؤول عن مطاره، تقول لي: الماء، النظافة، أقول: المدير هو المسؤول وإذا لم يكن الأمر كذلك فليذهب! بكل وضوح. قلت إن الهيئات الجهوية تقوم بعملية الإشراف، أما التسيير فكل مدير مطار مستقل تماما في تسييره وفي رفع الانشغالات وكذلك في طرح المقترحات، بكل وضوح.

ثانيا: صحيح إننا نعرف مستوى الخدمات على مستوى مطاراتنا، هذا معروف، لكن هناك إجراءات تمت وهناك مطارات جديدة أنجزت وهناك خدمات تحسنت، فلماذا هذا التعميم غير المقبول؟!

ثالثا: كل شيء طرحه السيد بوزيد متكفل به، قلت هناك تكفل تام في إطار الهيكلة الجديدة والمقترح الجديد؛ ولما يأتيكم البرنامج - إن شاء الله - دعموه.

ضف إلى ذلك، نحن كذلك لا بد أن نعرف حقيقة ماذا نريد؟ أتريد خدمات في المستوى، في حين نساfer مجاناً؟! إذن، نفتح الحرية الاقتصادية للشركات؛ وبالتالي التذكرة غدا لن تكون بـ 6000 دج من الجزائر إلى باتنة؛ إذا أردنا أن نرفع مستوى الخدمات، فنرفع مستوى التسعيرة، لأن الدولة متساهلة مسايرة، هناك توازن كبير في البعد التجاري والاقتصادي للشركة وهناك كذلك مسايرة للبعد الاجتماعي، لكن نحن كذلك لا بد أن نخرج من هذا تدريجيا ونصارع بعضنا البعض.

صحيح، الناس يشكون عدم توفر كذا وكذا، لكن القليل منهم من يقول إن التذكرة مدعمة بـ 40%، كل تذكرة مدعمة من طرف الدولة، والدولة هذه إلى متى تبقى بهذا النمط؟! وبالتالي إذا طبقت الإصلاحات، فلا بد أن تكون إصلاحات عميقة، أنا معك فيما يتعلق بإصلاح المسؤوليات وفي تدقيق التسيير، التدقيق المالي، التسييري، أنا معك، لكن في نفس الوقت إذا فتحنا المطار كفضاء

مجهود الجميع وتكاتف الجميع وإعانة الجميع، وأنتم معنيون كذلك من خلال دفع هذا الملف نحو الآفاق الرحبة بإذن الله.

شكرا لكم مرة أخرى وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد بدعيمة هل يريد التعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير؟

السيد بوزيد بدعيمة: شكرا للسيد الرئيس.

السؤال الذي طرحته يتمحور حول الاستقلال المالي لهذه المطارات ويدخل في إطار تنفيذ ما جاء في مخطط عمل الحكومة، أي اتخاذ إجراءات سريعة لتسيير لا مركزية القرار في التسيير، كما جاء ضمن مخطط الحكومة، وترك المبادرة مع الابتعاد عن التبعية وإلحاق هذه المطارات الصغيرة بالمطارات الكبيرة.

هذه الاستقلالية المادية تفسح المجال لتمكين سهولة تسيير هذه المطارات الملحقة، لأن هذه المؤسسات الجهوية أصبحت غير قادرة ولا توفر أدنى احتياجات ومتطلبات هذه المطارات، خاصة من ناحية الترميم وحتى من ناحية النظافة والتبريد، أعطي مثالا: العام الماضي في مطار باتنة، خلال موسم الصيف، لم تعمل المكيفات الهوائية، وحين نطرح المشكل يقال لنا بأن الطلبية أرسلت منذ سنة أو سنتين وهي على مستوى المطار الجهوي الذي يشرف على شراء الاحتياجات والتسيير.

طبعا، نثمن ما جاء في مخطط عمل الحكومة من لا مركزية القرار، مع تشديد المراقبة وإعطاء صلاحية التسيير لهذه المطارات الصغيرة وكما قلت مع تشديد المراقبة، من أجل توفير جميع احتياجاتها وأقل شيء أن تكون في مستوى متطلبات المجتمع، كالمجتمعات المتطورة، لكن هناك مطارات الآن، أقولها صراحة، ليست في مستوى استقبال حتى الوفود الأجنبية، فالنظافة منعدمة، هيئتها رديئة، لا وجود للماء..، لا ندخل في التفاصيل، ولكن هي في مستوى رديء، رديء جدا، أقل شيء أننا نسير مع التطور الحاصل في العالم.

لا يجب أن تبقى المطارات عبارة عن مرائب! واسمحوا لي على هذا التعبير لا بد أن نعطي لهذه المطارات الاستقلالية ونحاسبها ونراقبها، حتى تتمكن من توفير ما يمكن توفيره لجميع الناس التي تسافر على مستوى هاته المطارات،

ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتقدم بالسؤال الآتي نصه:

لقد تزايدت حالات التسمم الغذائي في أغلب ولايات الجنوب، وهذا نتيجة لتحايل الكثير في نقل مواد منتهية الصلاحية أو نقلها في ظروف سيئة، علما بأن أغلب المواد الغذائية تنقل برا على مسافات تصل حتى إلى 2000 كلم، دون أن يراعي الموزعون والناقلون الشروط الخاصة بحفظها من التلف.

معالي الوزير،

حتى اليوم مثلا تنقل المشروبات الغازية في شاحنات، لا تراعي أدنى متطلبات حفظ الصحة العامة، ففي الكثير من الأحيان تتعرض لأشعة الشمس ولأيام طويلة.

معالي الوزير،

هل من قرارات وإجراءات صارمة من طرف الوزارة، قصد التشديد في مراقبة الجودة وصلاحية المنتجات الغذائية ووضع شروط للناقلين، قصد إيصال هذه المواد للزبون في سلامة تامة؟

تقبلوا معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود زيدان؛ الكلمة الآن للسيد وزير التجارة، للرد على السؤال.

السيد وزير التجارة:

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي، أعضاء الحكومة،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم وصح عيدكم.

في البداية، الشكر للسيد محمود زيدان على سؤاله الهام، حول الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التجارة، لمراقبة المواد الغذائية الحساسة وسريعة التلف، خاصة في ولايات الجنوب.

سيدي الكريم،

إن المنظومة القانونية المتعلقة بقطاع التجارة، تهدف بالأساس إلى حماية صحة وأمن المستهلك، لاسيما من خلال القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، بالإضافة إلى عدة نصوص تنظيمية من أهمها: المرسوم التنفيذي المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للمستهلك.

اقتصادي، تجاري، فلا بد أن يحقق أرباحا، ومن البداية قلت: لماذا تم جمعها كهيئات، لأن عدد المطارات لا يسجل ربحا، وبالتالي التوازن المالي يأتي من المديرية الجهوية لعدم وجود مداخيل، أين هي مداخيل المطار؟ إذن، لا بد، إذا أردنا أن تسيير الأمور إلى الأمام، أن نصارح بعضنا البعض ونمشي لما هو أصلح وأنفع للبلاد، لكن بالحقائق الواضحة.

أنا معك 100% في قولك إن الهيئات السابقة لا بد أن تتغير وتنظم وتحسن؛ ولا يعني ذلك أن إعطاء الاستقلالية بنسبة 100% لأي مطار سيحل المشاكل؛ وكمثال مطار العاصمة، مستقل 100% وما زال من حين إلى آخر عرضة لبعض المشاكل، وبعض الخدمات ليست في المستوى المطلوب، مطار العاصمة فعلا مستقل 100%، هو الوحيد المستقل 100% لكن هل الخدمات وصلت إلى المتبغى المطلوب؟ لا، لم تصل بعد! كثير من المشاكل لازالت قائمة، وبالتالي هذه العملية يشترك فيها كل المتدخلين وكل المعنيين في فضاء المطار وكذلك نحن كمسؤولين على كل المستويات، لا بد أن نتكلم لغة الصراحة والتي ستنتفع غدا المواطن والوطن، على حد سواء، نخبر عن الموجود وعن غير الموجود، بكل وضوح.

إذن، الانشغال متكفل به وأشكر مرة أخرى الأخ، وسنلتقي - إن شاء الله - من خلال تقديم هذا الملف الإصلاحي لفضاء المطار وبارك الله فيكم مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع التجارة والكلمة للسيد محمود زيدان.

السيد محمود زيدان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي لمعالي وزير التجارة.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني

فقد اتخذنا عدة تدابير في إطار صندوق تعويض مصاريف النقل لولايات الجنوب، تهدف إلى تحسين ظروف نقل المنتوجات، من خلال التزام الناقلين المعتمدين، في إطار هذا الصندوق، باتفاقية النقل الممضاة مع مديرية التجارة، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى عدة أهداف، من أهمها:

- إحترام الشروط الصحية لنقل البضائع.
- ضمان تموين مستمر لمناطق الجنوب، لتفادي حالة الندرة.
- التعامل بالفاتورة.

من جهة أخرى، وبهدف تحسين أداء هذا الجهاز، فإننا نسعى دوماً إلى تزويد هذا الصندوق بالاعتمادات المالية اللازمة، في إطار قوانين المالية المختلفة، حيث استفاد سنة 2014 من مبلغ يفوق 06 ملايين دينار، ونفس المبلغ تم تسجيله في مشروع قانون المالية لسنة 2015، وهذا للتكفل بجزء من الديون السابقة للناقلين وتحسين أداء هذا الجهاز. مع ذلك، فإن تحسين الثقافة الاستهلاكية في مجتمعنا، تبقى من أولوياتنا الأساسية، حيث نطالب دائماً بالمزيد من الوعي لدى المستهلك الجزائري، بضرورة اقتناء مستلزماته الغذائية من أماكن لائقة وحفظها بطرق صحية وسليمة، مع التأكد من سلامة المواد الغذائية قبل استهلاكها. شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أعود للسيد محمود زيدان وأسأله هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟

السيد محمود زيدان: شكراً سيدي الرئيس. أشكر السيد الوزير على هذا الرد، لكن الرجاء - السيد الوزير - إلزام الناقلين بشروط، خاصة لنقل المشروبات الغازية التي تمر عبر الطرقات، وخاصة إلى الجنوب الجزائري والتي تمر في ظروف غير لائقة، الرجاء منكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة من خلال وزاراتكم، لأنها تفتقد لأدنى شروط حفظ الصحة أثناء النقل، شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمود زيدان؛ أظن بأن السيد الوزير في رده، قد أكد على هذا؛ تفضل السيد الوزير.

في هذا السياق، سجلت مصالح الرقابة على المستوى الوطني، خلال السداسي الأول من سنة 2014؛ وفي إطار تقليص الأخطار الغذائية، ما يفوق عن 17000 تدخل، نتج عنها تحرير قرابة 20000 محضر قضائي ضد المخالفين، وحجز أكثر من 500 طن من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك وغلقت 894 محلات تجارياً.

وفي الفترة من جانفي إلى سبتمبر 2014، تم تسجيل 77 حالة تسمم غذائي جماعي على المستوى الوطني، من بينها 17 حالة في منطقة الجنوب وأغلبها حدثت بمناسبة إقامة الأعراس العائلية وفي المطاعم المدرسية ومطاعم الأحياء الجامعية، خاصة خلال فترتي الصيف وشهر رمضان الكريم، وتشير النتائج المتوفرة لدينا إلى أن أغلب حالات التسممات الغذائية كانت بسبب المنتوجات الحساسة وسريعة التلف: كالحليب ومشتقاته، اللحوم ومشتقاتها، الحلويات والمثلجات. أما حالة التسمم الناتجة عن المشروبات بمختلف أنواعها، فتكاد تكون منعدمة.

للإشارة، فإنه خلال فترة الصيف لسنة 2014 التي صادفت شهر رمضان، قامت وزارة التجارة بتسطير برنامج عمل خاص، يتركز على تكثيف الرقابة على المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، خاصة المنتوجات الحساسة وسريعة التلف، والعمل على إلزام التجار باحترام سلسلة التبريد ومنع عرض الأغذية على الأرصفة أو تركها عرضة للعوامل الطبيعية: كالشمس والغبار؛ ومراقبة المواد الغذائية أثناء نقلها، خاصة في مداخل المدن.

إضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة التجارة حملة تحسيسية حول المخاطر الغذائية، من أجل توعية المستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين، وهذا بالتنسيق مع جمعية حماية المستهلك والجمعيات المهنية.

وفي إطار محاربة ظاهرة عرض المنتوجات أمام المحلات التجارية، وجهنا تعليمات إلى السادة الولاة والمصالح الخارجية لوزارة التجارة، للتعامل بصرامة مع التجار المخالفين لشروط عرض المنتوجات وحفظها.

وقد أكدت شخصياً على ذلك، خلال اجتماعي مع مسؤولي المصالح الخارجية لوزارة التجارة المنعقد بتاريخ 16 سبتمبر الفارط بالعاصمة.

أما فيما يخص شروط نقل المنتوجات إلى مناطق الجنوب،

والكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، فليتفضل .

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السادة الزملاء،
الأصدقاء في الصحافة،
جميعكم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
وعيدكم مبارك وسعيد.

أما عن السؤال الذي تقدم به السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، في البداية أود أن أقدم له شكري على اهتمامه بالصحة وبمسألة التصدي للفيروسات المستجدة والمنبثقة في العالم كفيروس «كورونا» و«إيبولا»، وسؤالكم يتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف دائرتنا الوزارية، للتصدي لأخطار هذه الأوبئة، ونحن على أبواب موسم الشتاء.

ردا على سؤالكم، أخبركم أن دائرتي الوزارية معتادة على التكفل بمثل هذه الأوضاع، حيث إنه في سنة 2006، على سبيل المثال، ولمواجهة التهديد ذي المدى الدولي الذي شكله وباء «إنفلونزا الطيور» اتخذت التدابير الضرورية، تمثلت في إقامة منظومة الترصد والإنذار على مستوى كل المؤسسات الصحية وكذا مراكز المراقبة الصحية بالحدود، المتواجدة في المطارات والموانئ ونقاط العبور البرية.

إن هذه المنظومة المشتغلة منذ 2006، يتم تنشيطها وتكييفها عند ظهور أي تهديد، كما هو الحال سنة 2009، من أجل التصدي للتهديد المتمثل آنذاك في فيروس (H1 N1) «إنفلونزا الخنازير»، أو خلال ظهور حالات للعدوى، سببها فيروس «كورونا» الجديد سنة 2013؛ وأخيرا الإنذار لمواجهة تهديد الحمى النزفية لفيروس «إيبولا».

وتتضمن هذه المنظومة التدابير الآتية:

1 - نشر - على جميع مهنيي الصحة - كل المعلومات المتعلقة بالأمراض، لاسيما طريقة انتقالها وتحديد الحالة، وفقا للمعايير العيادية والوبائية.

2 - إعادة تنشيط منظومة الترصد والإنذار على مستوى الهياكل الصحية والتي تتمثل فيما يأتي:

- ضمان توفر وسائل الحماية الفردية وإقامة مخزون

السيد الوزير: سيدي الرئيس، إذا سمحت، المشكل معروف فيما يخص نقل المواد إلى الجنوب، فبعض الناقلين لا يحترمون سلسلة التبريد، ونعرف أنه في بعض الأحيان، لما ينتقل من الجزائر إلى تلمسان، في الطريق بعد أن يمر على حاجز الشرطة أو الدرك الوطني، يطفئ جهاز التبريد، هذه معروفة، ولكن المصالح الأمنية دائما تتابعهم، وكل المخالفين للقانون سيعاقبون، حسب القانون الجزائري، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة،
السلام عليكم.

سؤال شفوي إلى معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التالي نصه:

شهدت السنوات الماضية أمراضا فيروسية عديدة، استطاع العالم أن يتغلب عليها بالوقاية وإحضار اللقاح في الوقت المناسب، لكن هذه السنة تتميز بظهور فيروسات جديدة مثل «كورونا» و«إيبولا»، غالبا ما تكون الأعراض الداخلية أخطر من الأعراض الخارجية مثل النزيف الداخلي، مما يدل على أننا في حالة متقدمة من المرض. وفي غياب اللقاح، فإن الوقاية العادية وحدها غير مجدية، فالوقاية أصبحت شاملة، ومصالحكم المسؤول الوحيد على مراعاتها، كغلق الحدود والنصح بعدم التوجه إلى البلدان المصابة وفحص حجاجنا الميامين، بعد عودتهم في المطارات. ماهي الإجراءات المتخذة من طرفكم للتصدي لهذه الأوبئة، ونحن على أبواب موسم الشتاء، الفصل المفضل لانتشار الأمراض؟

لكم مني، فائق الشكر والامتنان، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛

وللوقاية من الأخطار الصحية المرتبطة بهذه الأمراض، أي الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، فإن اللجان القطاعية الولائية المشتركة لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، أعادت تنشيط منظومات الترصد والمتمثلة في:

- 1 - مراقبة الأماكن التي حدث فيها وباء في السابق.
- 2 - تدعيم العمل مع مصالح المياه، من أجل المعالجة والمراقبة الكيميائية للمياه.
- 3 - السهر على توفير الأدوية والمستهلكات، في حالة حدوث وباء.

4 - إعلام وتحسيس المواطنين بشأن القواعد الأساسية المتعلقة بحفظ الصحة الفردية والجماعية.

وبهذه المناسبة وما دام قد بدأ منذ البارحة وصول أفواج حجاجنا الميامين من البقاع المقدسة، وتنفيذا لأوامر الوزير الأول، قمنا بوضع تحت تصرف كل المطارات وحدات طبية مصحوبة بكل الآلات وكل الأدوية الضرورية، مع كل المصالح المعنية وكل الحجاج، سواء القادمين مباشرة للجزائر أو حتى عن طريق الوكالات، عن طريق بلدان أخرى، سيتم فحصهم وتنمى لهم عودة ميمونة، وأريد أن أؤكد مرة أخرى أن وفيات حجاجنا في هذه السنة - الحمد لله - عددها قليل جدا، مقارنة بعدد الحجاج وأريد أن أؤكد أن هذه الوفيات لم يكن السبب فيها أحد هذه الفيروسات، سواء «كورونا» أو غيره، بل أمراض عادية، وحن أجلهم وتوفوا رحمهم الله.

أتمنى بهذا أنني قد أجبته وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد القادر شنيني هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟

السيد عبد القادر شنيني: شكرا للسيد الرئيس. نشكر، على كل حال، معالي الوزير، ولكن الشيء الذي لاحظته أنكم ركزتم فقط على فيروس «كورونا»، فالإجراءات التي اتخذت على مستوى المطارات وعلى مستوى الموانئ، لم تكن سوى للوقاية من فيروس «كورونا» ولكن الأخطر أن الطبيعة - معالي الوزير - أعطت لنا بعض المعالم. هاته المعالم تشير إلى أن كل فيروس يأتي من آسيا إلا وسببه حيوان أليف، مثل «كورونا» هو فيروس مصدره الإبل، أي الحاضن للفيروس هو الجمل، و(H1N1) مصدره

أمني.

إن التواجد المسبق للمخزون الأمني من وسائل الحماية فعال منذ ديسمبر 2012، بالنظر إلى التهديدات السابقة.

- ضمان توفر وسائل أخذ العينات وأوساط الاستنابات الخاصة بها.

- السهر على إعداد الأسرة الاستشفائية المخصصة لذلك، على مستوى الهياكل الصحية.

3 - منظومة الترصد والإنذار على مستوى مراكز المراقبة الصحية بالحدود، المتواجدة في المطارات والموانئ ونقاط العبور البرية.

4 - تدعيم التنسيق مابين القطاعات.

ولقد خضعت المنظومة التي أقيمت لمواجهة تهديد الحمى النزفية لفيروس «إيبولا» للتدعيم في شهر أوت 2014، خص كل مراكز المراقبة الصحية بالحدود، كما تم تدعيم المنظومة في 30 سبتمبر 2014 على مستوى الموانئ الجزائرية التي تتضمن الاتصالات الدولية في المجالات البحرية التجارية ونقل المسافرين والمحروقات.

وأغتنم هذه الفرصة، للتطرق للمنظومة التي تمت إقامتها، للوقاية من أخطار المضاعفات المرتبطة بأنفلونزا الموسمية، حيث إن دائرتي الوزارية تقوم كل سنة بإعادة تنشيط منظومة حملة التلقيح ضد الأنفلونزا الموسمية، والتي تبدأ هذه السنة في 15 أكتوبر، وتتمثل هذه المنظومة فيما يأتي:

- ضمان توفر اللقاحات على مستوى الهياكل الصحية والصيديات.

- إعلام المواطنين وتحسيسهم بشأن فوائد التلقيح.

- إن التلقيح المضاد للأنفلونزا الموسمية، ينصح به للفئات السكانية المستهدفة، التي لها الأولوية والمذكورة أدناه، وذلك طبقا لتوصيات لجنة الخبراء المكلفة بالأنفلونزا:

- الأشخاص البالغين من العمر 65 سنة وأكثر.
- الأشخاص البالغين والأطفال المصابين بمرض مزمن.
- النساء الحوامل.
- مستخدمي الصحة.
- الحجاج.

وباعتبار أنكم تطرقت في سؤالكم إلى حلول فصل الشتاء، أذكركم أن نزول الأمطار بشكل غير عادي، يشكل خطرا على صحة المواطنين، لأن في ذلك خطر حدوث أمراض مستجدة، متنقلة عن طريق المياه، قد تسبب أوبئة؛

المطارات وكل الموانئ، سواء التي لها علاقة بإفريقيا أو قد تمر على أفريقيا أو تمر على أوروبا لكي تدخل إلى الجزائر، كلها محل فحص، مثلا فيما يخص حجاجنا، كما ذكرت قبل حين، كل المطارات على مستوى الوطن اتخذت نفس الاحتياطات في كل مراكز العبور، ولكن لما تتكلم - مثلا - على حالة «السيدا»، فحامل فيروس «السيدا» لا بد له من تحاليل معروفة.

فيما يخص الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، قمنا بمحاولة أخذ بعض العينات للمهاجرين الأفارقة، ووجدنا صعوبة، لأنهم كانوا يرفضون ذلك، لكن تفاجأنا بوجود عدد منهم - وهذا لم يعد سرا - لأنني صرحت به للإعلاميين، وللصحافة وقلت إنهم يحملون فيروسا أيا وهو فيروس «السيدا» وهذا ليس سرا بل معروفا، فالمطلوب الآن هو الحيطنة، نحن في الحكومة الجزائرية عندنا مؤسسات، التعليمات التي أعطيت، والزيارات التي قمنا بها للمؤسسات الاستشفائية، دليل على أننا على استعداد تام، وإن وجدت حالة - لا قدر الله - كيف تتعامل مع هؤلاء المصابين؟ بالطبع سننفذ توجيهات وتعليمات المنظمة العالمية للصحة.

ومن جهة أخرى، لا بد من عملية تحسيسية للجميع، لكن ماذا يمكن أن أقول عن «إيبولا»؟ أقول حسب المعلومات العلمية المتوفرة لدينا بأن «إيبولا» موجود تاريخيا منذ حوالي 20 سنة قبل اليوم، وهو معروف، لكن في المدة الأخيرة أصبح مابين قوسين وباء، لأنه يفتك بالأرواح، وعليه، لا بد من الوقاية ثم الوقاية ثم الوقاية، نحن مستعدون لمنع انتقاله بكل اطمئنان وتفاؤل وراحة نوعا ما. إضافة إلى كل الإمكانيات المادية المتوفرة، نعلم أن هذا المرض لا يعيش إلا في المناطق الاستوائية، ليست له حظوظ ليعيش في الجزائر هذه نقطة أولى.

النقطة الثانية، الشعب الجزائري أو الجزائريون مع هذه الحملات التحسيسية، مع مانقوم به من أطباء وصحافة ووزارة، هناك تحسيس للمواطنين في أنه دائما لا بد من النظافة والحيطنة، وكلما شعر المريض بظهور هذه الحالة، يذهب مباشرة إلى الاستعجالات، وبالتالي على كل إنسان أن يقوم بواجبه، هناك تحسيس، والحمد لله إلى حد الآن ليست لدينا أي حالة من هذا المرض، سواء كانوا جزائريين أو غير جزائريين.

كان هذا هو الجواب، ليس هناك حل ثاني، عملنا كل

الخنزير، أما أنفلونزا الطيور فمصدره الدواجن، ولكن الخطر - معالي الوزير - وما دمنا في صرح علمي، كل ما يأتينا من إفريقيا إلا ويشكل خطرا، هناك فيروسان اثنان، فيروس «السيدا» الموجود فقط في القرد وفيروس «إيبولا» الموجود في الطيور غير الأليفة، علما أن القرد ليس حيوانا أليفا.

ومن الطيور غير الأليفة التي تحمل فيروس «إيبولا» نجد الببغاء، الخفافيش، ولذا فمن باب النصيحة، بودي أن تنظروا نظرة شاملة جادة، خاصة أن الأبواب مفتوحة لهذين الفيروسين الاثنان الآتين من إفريقيا، سواء «السيدا» أو «الإيبولا» ويتم ذلك بفحص دقيق وفي أبواب الدخول التي هي عين قزام وبرج باجي مختار، هذا بين قوسين، لأن الأبواب في الحقيقة أكثر من هذين، ولذا أتمنى أن تكون في عين المكان فرق على مستوى عين قزام، وبرج باجي مختار، للفحص الدقيق، لأن هناك تدفقا كبيرا للهجرة غير الشرعية، وبدخول المهاجرين، يدخل الفيروس، واعلموا - السيد الوزير - أنهم لن يجدوا - حسب ظني - لقاحا «إيبولا» فلربما نجد أدوية «إيبولا» ولكن اللقاح لا أظن، كما حدث لفيروس «السيدا» وأنتم تعلمون أنه خطير، لماذا خطر؟ لأن فيروس «إيبولا» لا تظهر أعراضه كالحمى، إلا بعد أعراض داخلية تكون قد فتكت بالإنسان، لأن انفجار الشرايين، وانفجار الكريات، تؤدي بالمريض إلى الحالات الحرجة من المرض؛ ولذا أتمنى أن تعطوا لهذا الوباء أولوية الأولويات، لأن فيروس «كورونا» فيروس معد كالفيروسات الأخيرة التي سمعنا عنها، ونصف مليون شخص يموتون سنويا، لا مفر منه، وبما أن هذا الفيروس الآتي خطير، نتمنى أن تأخذوا كل الاحتياطات لمنع انتقاله وانتشاره، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ أحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا على هذا التعقيب؛ أريد أن أؤكد أنني لم أركز في جوابي على فيروس «كورونا»، ولكن أطمئنك بأن كل العالم يشهد هذه الظاهرة، وفيه مجهودات جبارة عالمية، من أجل إيجاد دواء أو لقاح لتوقيف هذا الداء أو المرض.

على مستوانا في الجزائر، كل المراكز الحدودية، كل

وعليه، نلتمس من الوزارة، مشكورة، توسيع الربط ما بين ولاية النعامة وولاية بشار، لتأمين مكالمات الجنوب الغربي الكبير. تقبلوا - معالي الوزير - فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ الكلمة الآن للسيدة وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة من الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله وعيد مبارك للجميع. أود في البداية أن أشكر السيد عبد القادر بن سالم ومثله السيدة زهية بن عروس، على سؤاله حول وسائل الاتصالات بالجنوب، خاصة فيما يتعلق بالألياف البصرية وتوسيعها للربط بين ولاية النعامة وولاية بشار.

وقبل الإجابة، إسمحوا لي في البداية التذكير في عجلة بالمجهودات التي تبذلها الجزائر، من أجل توفير شبكات اتصال متطورة عبر كل مناطق البلاد، دون استثناء، قصد تلبية الحاجيات المتزايدة في هذا المجال، سواء لدى المواطن أو المؤسسات أو الإدارات، وذلك من خلال الاستثمارات التي خصصتها الدولة لإنجاز منشآت أساسية، تعتمد على التكنولوجيات الحديثة، وهذا من خلال برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

ففي هذا الصدد، تحتوي شبكة التواصل لاتصالات الجزائر على حوالي 60000 كلم من الألياف البصرية. وأكثر من 35000 كلم من وصلات هرتزية رقمية؛ وتدعيما لكل الجهود السابقة، يجري تنفيذ استراتيجية وطنية للتدفق السريع والفائق السريع ترمي إلى:

- 1 - تكثيف الشبكات لتغطية المزيد من المناطق المعزولة.
- 2 - عصنة تجهيزات الاتصال عن طريق إدخال التكنولوجيات الحديثة.
- 3 - تطوير الأنترنت بالسرعة العالية لكل الفئات:

ما في وسعنا وأكثر مما جاء في التوصيات. الآن أينما تذهب، تجد جهاز (Tapis) في المطارات، يكشف عن وجود الوباء، تجد الأدوية، الأسرة، سيارات الإسعاف، الأدوية الأولية المطلوبة موجودة، غير هذا لا يوجد حل آخر، لو كان هناك لقاح أو دواء لكننا أتينا به. يبقى أخيرا، النصيحة التي أنصح بها الجميع هي الوقاية، ثم الوقاية بارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أظن أن المقصود هو استمرار مواصلة اليقظة ومن طرف الجميع. ننتقل الآن إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والكلمة للسيدة زهية بن عروس، نيابة عن زميلها السيد عبد القادر بن سالم.

السيدة زهية بن عروس (نيابة عن السيد عبد القادر بن سالم): شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، أسرة الإعلام،

مشاهدينا الكرام في كل مكان، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وكل عام ونحن وأنتم بألف خير وصحة وعافية، بعيدا - إن شاء الله، معالي الوزير - عن كل الأمراض والفيروسات، أمين يارب العالمين.

يشرفني أن أطرح على معاليكم، وهذا نيابة عن زميلي السيد عبد القادر بن سالم، سؤالاً شفويا إلى السيدة المحترمة، وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، السيدة زهرة دردوري، هذا نصه:

سيدتي، تسعى وزارتك إلى تحسين تكنولوجيات الإعلام والاتصال، خدمة للمواطن أولا وكذا مساندة للإنجازات العالمية، ولقد شهدت الجزائر في الفترة الأخيرة نهضة في هذا المجال الحيوي، الاتصالي، غير أن هناك نقائص نرى من الواجب تداركها، خاصة بالجنوب، والمتعلقة تحديدا بالألياف البصرية التي وصلت إلى حدود ولاية بشار مع حدود ولاية النعامة ثم توقفت.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيدة زهية بن عروس هل لديها تعقيب على ما أتت به السيدة الوزيرة؟

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس. في الحقيقة أريد أن أتوجه بالشكر والتحية لمعالي الوزيرة شخصيا، ومن خلالكم لكل عمال قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لكل الوزارة، على الجهود المبذولة، ليس فقط على مستوى ولاية بشار، كما تحدثنا لأنها موضوع سؤال زميلي عبد القادر بن سالم، وإنما على مستوى كل ترابنا الوطني.

للأمانة فقط، السيدة الوزيرة، حملني وما فهمته من سؤال زميلي وسأدعم الكلام الذي تفضلت به مشكورة، أن انشغال تحسين نوعية (Le Débit) و (MSN) وذكرت من خلال الإنجازات التي شملتها ولاية بشار، على وجه الخصوص، أنه مؤخرا في المرحلة الأخيرة، في السنوات الأخيرة، تم فتح 06 مكاتب بريدية، وفيما يخص الأترنت و (MSN) أو المراكز المدمجة - وقد تعلمت العبارة بفضل هذا السؤال - فالمراكز المدمجة هي (MSN) وحتى يتم تسهيل التواصل للزبائن، تم ربط الأترنت والهاتف، خاصة كما قلنا في الجنوب الكبير.

تفضلت أيضا وشرحت - السيدة الوزيرة - ربط ولاية النعامة مع المنطقة الشمالية لبشار، ولا تستفيد هذه الناحية فقط ولكن أيضا أدرار وتندوف، وهذا يعني أننا دائما ننجز، والجزائر ننجز، ولكن المواطن الجزائري دائما يريد المزيد لأنه يحب النوعية وإن شاء الله سنجدها - إن شاء الله - في قطاع البريد وتكنولوجيا الاتصال وفي كل القطاعات: التجارة، الصحة.. وهي من انشغالات المواطنين الذين نحن هنا من أجل خدمتهم، أشكركم مرة أخرى.

أتمنى لكم كل النجاح - السيدة الوزيرة - وكل السادة والسيدات الوزراء وكل الحكومة الجزائرية، لأنه بنجاح القطاعات الوزارية سننجز جميعا وتنجح الجزائر أولا وأخيرا، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ أظن أن السيدة زهية مقتنعة، ولكن السيدة الوزيرة إذا كانت تريد إضافة على ما قالته السيدة زهية، فلك الكلمة إن شئت،

المواطن والمؤسسات والإدارات، وتسهيل الاستفادة من الخدمات العصرية على الخط.

أما بالنسبة لولاية النعامة وولاية بشار، موضوع السؤال، فهما موصولتان بشبكة الاتصال الوطني بواسطة وصلات تراسل، تربط بشار بشمال البلاد وهي وهران مروراً بالنعامة. الأولى، بألياف بصرية أنجزت في 2001، وتم رفع قدرتها من 10 جيغابايت في الثانية إلى 20 جيغابايت في الثانية، في أبريل 2014، يعني هي موجودة الآن. وأما الثانية، بكابل هوائي أنجز في 2010، وقدرتها 10 جيغابايت في الثانية.

من جهة أخرى، لتلبية الحاجيات التي تسجل ارتفاعا باستمرار، سواء في الهاتف أو الأترنت، من المقرر توسيع عمود الأترنت الفقري (Backbone) لمنطقة الجنوب الغربي من الوطن، لرفع قدرتها إلى 150 جيغابايت في الثانية، وذلك في الفصل الأول من 2015، ويمكن أن نرفع هذه القدرة إلى 400 جيغابايت في الثانية.

وفي إطار عصرنة وتوسيع الشبكة وتأمين الاتصالات في منطقة بشار، تم تسجيل مشروعين ضمن برنامج 2014 - 2015 ونشر كوابل الألياف البصرية، حيث سيتم إنجاز:

أولا: وصلة سعيدة - بشار، مروراً بالنعامة، على مسافة 500 كلم، منها 200 كلم، تتكفل بها السلطات المحلية، فيما يتعلق بأشغال الهندسة المدنية، بتمويل من الصندوق الخاص بتنمية الاقتصاد لمناطق الهضاب العليا.

ستسمح هذه الوصلة بتحسين التكفل بالاتصالات في منطقة الجنوب الغربي، كما ستسهل ربط المنطقة المعزولة بالولايات المعنية، علما أن أشغالا خاصة بمسافة 2000 كلم ستنتقل في شهر نوفمبر القادم.

ثانيا: وصلة تاغيت - لبيض سيدي الشيخ، على مسافة 24 كلم، لربط ولاية البيض وتأمين الاتصال، عبر حلقة تمتد بين بشار وتاغيت وبيض سيدي الشيخ ومشوية والنعامة، وهذا في الثلاثي الأول من 2015؛ فبفضل كل هذه الإنجازات سيتم تأمين الاتصالات في منطقة الجنوب الغربي من الوطن أي تندوف، أدرار وبشار.

تلكم بعض المعلومات التي ارتأيت تقديمها لكم، أملة أنكم قد وجدتم إجابة وافية عن انشغالكم، شكرا والسلام عليكم.

تفضلي.

السيدة الوزيرة: شكرا؛ أريد أن أتكلم عن المجهود المبذول في ولاية بشار، الذي من خلاله تمكنا من ربط بشار بالنعامة وكل مناطق الجنوب، وهي مهمة جد مهمة، لما لها من خصوصية بالنسبة إلينا.

في ولاية النعامة، هناك عدة إنجازات، 12 بلدية مرتبطة بالألياف البصرية وفي ولاية بشار هناك 19، 12 في 12 معناها كل بلدية في النعامة مربوطة، في ولاية بشار هناك 19 في 21 مربوطة بالألياف البصرية و2 ستكون مربوطة بالترددات الهرتزمية، لأنها مناطق معزولة، إن شاء الله سيتم ربط كل 21 منطقة في 2015، وهناك أيضا مناطق بها 1000 نسمة، في النعامة 13 منطقة تقريبا مربوطة بالألياف البصرية وتبقى 39 التي ستتم إن شاء الله بين 2014 و2015.

في ولاية بشار، هناك 20 منطقة مربوطة حاليا بالألياف البصرية وتبقى 24 ضمن برنامج 2014 - 2015. إن شاء الله من الآن إلى غاية 2015، كل المناطق التي فيها 2000 نسمة، ستكون مربوطة بالألياف البصرية.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ننتقل الآن إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية والكلمة للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزيرة السياحة والصناعة التقليدية وهذا نصه:

تعتبر السياحة أحد الموارد الحيوية والدائمة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لذا من الضروري الاعتناء والاهتمام وتطوير هذا القطاع الحساس، ومع هذا كله، سيدي الرئيس، معالي الوزيرة، لاتزال السياحة الجزائرية تواجه تحديات متعددة، من بينها نقص التأهيل والتأطير والتكوين ونوعية

الخدمات، إلى جانب محدودية العرض والأسعار المرتفعة، ويبرز ذلك خصوصا في فصل الصيف، وهذا ما يستلزم إتمام المشاريع الاستثمارية للقضاء على العجز الملحوظ. معالي الوزيرة،

1 - إلى أين وصلت اتفاقيات الشراكة في المجال السياحي مع المجموعات السياحية الأجنبية، وهذا من أجل تحسين الخدمة التي تعتبر هي الحلقة الأضعف في هذا القطاع؟

2 - ماهي إجراءات الوزارة على مستوى الاستثمارات المبرمجة، سواء المتوقفة أو غير المنطلقة، وهذا بسبب بعض العقبات الإدارية أو بسبب العقار والتمويل المالي؟
تقبلوا، معالي الوزيرة، أسمى عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، للرد على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدة والسادة الوزراء،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، وبمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى المبارك، أتقدم إليكم بأحر التهاني وأطيب التمنيات، راجية من الله أن يعيد عليكم هذا العيد وأنتم على أحسن حال، والجزائر تنعم بالرفقي والازدهار.

كما أنني أتوجه إليكم بالتحية والتقدير والشكر الجزيل على اهتمامكم بقطاع السياحة، حيث تقدم الأخ، جمال قيقان، بانشغال حول اتفاقيات الشراكة مع المجموعات السياحية العالمية، وكذا إجراءات الوزارة بخصوص الاستثمارات السياحية المبرمجة، المتوقفة أو غير المنطلقة.

بخصوص استفساركم حول الشراكة مع مجموعات السياحة العالمية، أنهى إلى علمكم أن هذه العملية تدرج ضمن برنامج عمل قطاعنا، على غرار ما تعمل به مختلف المقاصد السياحية، وذلك قصد تحسين العرض السياحي

و (Société générale). أما فيما يتعلق بالعقار السياحي، فقد تمت المصادقة على مخططات التهيئة، تتعلق بـ 15 منطقة للتوسع السياحي، والانتهاه من إعداد 20 مخططا ولائيا للتهيئة السياحية (Stat)، هذه المخططات تهدف إلى تحديد برنامج الاستثمار لهذه المناطق وجعلها في متناول المستثمرين، بحصولهم على العقار عن طريق حق الامتياز، بعد تهيئة تلك المناطق. كما تم مؤخرا الإعلان عن دعوة وطنية ودولية لإبداء الاهتمام بـ 5 مناطق للتوسع السياحي، قصد اقتناء المتعاملين الراغبين في الاستثمار السياحي وإنجاز مشاريع سياحية موحدة، تحت شكل مركبات سياحية وتخص هذه المناطق:

- منطقة جانت، ولاية إليزي،
 - منطقة ماينيس، ولاية الشلف،
 - منطقة أفيون، ولاية بجاية،
 - منطقة كاب إيفي، ولاية مستغانم،
 - والخليج الغربي لشطايبي، بولاية عنابة.
- وللتذكير، فإن عدد المشاريع المصادق عليها من طرف الوزارة إلى يومنا هذا تقدر بـ 817 مشروعا والتي ستوفر ما يقارب 99684 سريرا.
- وحاليا الجزائر تتوفر لديها 99000 سرير، هذا من شأنه أنه يضاعف طاقة الإيواء، ومن 817 مشروعا، 392 في طور الإنجاز، والتي ستوفر بدورها 54549 سريرا، هذه المجموعة المتكونة من 30 مشروعا التي هي قيد الإنجاز، سيتم الانتهاء من إنجازها والتي ستوفر بدورها 2713 سريرا.
- كما أنه تم إعداد دليل للاستثمار السياحي، والهدف منه هو إعلام المستثمرين، حاملي المشاريع بكل الإجراءات الخاصة بتجسيد مشاريعهم.

كما أننا نقوم بمرافقة المستثمرين، من طرف الإدارة المركزية ومديريات السياحة والصناعة التقليدية، بتسهيل الإجراءات الإدارية، للحصول على امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، رخصة البناء والتمويل.

وقبل أن أختم الرد على هذين السؤالين، أقول إن الانشغال رقم 01 في قطاع السياحة، هو قلة العرض في مرافق الاستقبال، إذ نسجل عجزا فادحا، وبطبيعة الحال فيما يخص قطاع السياحة، ليست الدولة هي التي تنجز مباشرة ولكنها تهيئ الظروف، للسماح للقطاع الخاص

الوطني، من خلال الاستفادة من تجارب هذه المجموعات في مجالات جودة الخدمات، أنماط التسيير العصرية، وتأهيل الموارد البشرية، فضلا عن المسعى الرامي إلى الاستفادة من سمعة هذه المجموعات وشبكاتها التسويقية العالمية.

في هذا الصدد، باشرت المؤسسات السياحية العمومية والخاصة، بدعم من الوصاية، بتفعيل هذه الشراكة، إذ نسجل قيام قرابة 21 مؤسسة فندقية بالتعاقد مع مجموعات فندقية عالمية غنية عن التعريف، على غرار مجموعة (Starwood) التي تتضمن فنادق (Sheraton)، مجموعة (Accord) التي تتضمن فنادق (Mercure)، (Sofitel) و (Ibis)، مجموعة (Marriott)، مجموعة (Hilton)، مجموعة (Golden Tulip)، مجموعة (Vendome)، مجموعة (Meridien)، وأخيرا مجموعة (Barcelo) الإسبانية، وهذا العدد مرشح للارتفاع.

أما فيما يخص استفساركم، حول الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة، لدفع الاستثمارات المعطلة، فتمثل فيما يلي:

قامت الوزارة بإبرام اتفاقية إطار بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية وأربعة بنوك تابعة للقطاع العام: القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، إضافة إلى المؤسستين المائيتين، الجزائر للاستثمار وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)؛ والهدف من إبرام هذه الاتفاقيات هو وضع تحت تصرف المستثمرين تمويلات ضرورية، لتجسيد مشاريعهم وكذا تدعيمهم، بضمان تمويل التجهيزات الخاصة بمرحلة الاستغلال.

علما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، جاء بامتيازات مالية تتعلق بتخفيض نسبة الفوائد بـ 3% للمشاريع السياحية المتواجدة في الشمال و4.5% للمشاريع السياحية المتواجدة في الجنوب، حسبما جاء في المادتين 79 و80 من هذا القانون.

فضلا عن ذلك، بادرت الوزارة بمشاورات مع مؤسسات مصرفية؛ وتم توقيع اتفاقية إطار في هذا الشأن، مع بنوك القطاع الخاص، الهدف منها تسهيل عملية الحصول على القروض والإسراع في دراسة الملفات والرد عليها، نذكر منها بنك البركة، بنك السلام، بنك خليج الجزائر، (Trust bank)،

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس. نشكر معالي الوزيرة على هذه التوضيحات وإجاباتها المفصلة عن سؤالتي، لكن لي تعقيب قصير جدا لمعالي الوزيرة.

كما يعلم الجميع أن كل المؤهلات السياحية في بلادنا موجودة، سواء السياحة الصحراوية أو الساحلية، الحمد لله عندنا شريط ساحلي يمتد على حوالي 1200 كلم، أو السياحة الحموية، الحمامات المعدنية، الموجودة في مختلف ربوع الوطن، إلا أن الإشكال هو أنه رغم هذا التعدد الكلي، إلا أن السياحة في بلادنا لم تصل إلى المستوى المطلوب، وهنا لا بد من تطبيق القانون بحذافيره، والسبب راجع إلى سببين هما: نوعية الخدمات والتأطير.

لا بد أن نغير ذهنية العامل الجزائري تجاه الزبون، كذلك الرقابة على المركبات السياحية، نلاحظ مثلا فندقا بسعر مرتفع جدا، أعني سعر الغرفة، ولا يلبي الخدمات الضرورية للزبون، إذن، الرقابة الصارمة على هذه الفنادق، حتى نرتقي بالسياحة الجزائرية إلى المستوى المطلوب عالميا، وبالتالي نساهم بمرود وفير نضيفه إلى البترول وشكرا معالي الوزيرة، شكرا معالي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة: بالفعل، الجزائر لها مناطق سياحية طبيعية، أولا متنوعة وجميلة جدا، إلا أن هذا الجانب غير كاف.

لما يأتي سائح، الشيء الأول الذي يطلبه هو الإيواء، فلا بد من توفيره.

الآن أنا قلت وأكرر أن هناك عجزا كبيرا، لو نطلع على أرقام الدول الأوروبية الناجحة في مجال السياحة، ونقارنها معنا وحتى مع جيراننا، ليس هناك وجه للمقارنة، عندنا تأخر كبير، لا بد من استدراكه والدولة تسعى إلى تسهيل الأمور، بمرافقة المستثمرين وتوفير العقار، حتى يكون إنجاز المشاريع حسب المعايير الدولية، وقلنا في نفس الوقت لا يمكن أن نتجاهل جانب نوعية الخدمات، حيث نرافق هذا المجهود بتكوين أعوان يعملون في هذا القطاع، لأنه قطاع يتطلب تدخل محترفين، ليس كل من يأتي يستطيع أن يعمل

وللمستثمرين الراغبين في إنجاز مشاريع سياحية، بإنجاز مشاريعهم، والآن نسجل ديناميكية كبيرة في الطلب لإنجاز مشاريع سياحية، وخاصة من طرف المرقين، الذين عملوا في قطاع السكن، وتحصلوا على أموال كبيرة، وهم يسعون لاستثمارها في قطاع السياحة، وهذا الشيء جد إيجابي، يشجعنا على العمل ويحملنا على التفاؤل فيما يتعلق بمستقبل هذا القطاع.

من جهة أخرى، الدولة وفرت مدرستين عليين للتكوين، وكذلك 10 معاهد، 08 منها تابعة لقطاع التكوين المهني، للتكوين في كل المهن والحرف الفندقية.

ومن بين المدرستين، عندنا مدرسة عليا للفندقة، تم إنجازها مؤخرا وستفتح أبوابها في نوفمبر 2014 ومسيرة من طرف طاقم جاء من مدرسة لوزان السويسرية والذي يتم التكوين فيها وفق المعايير الدولية، وحتى الشهادة التي تمنحها المدرسة للطلبة تكون في المستوى الدولي.

وهذا سعيًا من الدولة الجزائرية للارتقاء بالخدمات على مستوى هذا القطاع.

زيادة على تشجيع - كما قلنا - الشراكة مع مجموعات دولية معروفة على المستوى العالمي، لتسيير الفنادق وليس فقط الفنادق التابعة للدولة، ولكن حتى القطاع الخاص يستعمل هذه الطريقة، لتسيير منشآته، بحثنا عن الجودة في الخدمات السياحية؛ وأنا متأكدة أنه بزيادة العرض سنخلق نوعا من المنافسة بين الناس التي تعمل في هذا القطاع؛ والمنافسة تحملهم على تحسين نوعية الخدمات، وبما سيؤثر على الأسعار المتعامل بها حاليا والتي يشتكي منها الزبائن. علما أن قانون العرض والطلب هو قانون دولي ويتحكم في كل العمليات التجارية، لأن قطاع السياحة هو بالدرجة الأولى قطاع ينتج خدمات، وهذه الخدمات عندها طابع وبعد اقتصادي وتجاري؛ وأنا متيقنة أنه لما يصبح العرض يوازي الطلب، ولم لا، يفوق الطلب، هنا يكون فيه تأثير إيجابي، سواء على الجودة أو على السعر. شكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسال السيد جمال قيقان هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟ الكلمة لك.

في هذا القطاع. ومن أجل ذلك، وفرت الدولة - كما قلت - 10 معاهد ومدرستين وطنيتين؛ ومن الآن إلى غاية 2020 - إن شاء الله - سيكون عندنا 08 معاهد أخرى، يعني تقريبا 20 مؤسسة للتكوين في الفنادق، موزعة على القطر الوطني، أظن أن هذا العدد كاف، زيادة على التعامل مع المجموعات الدولية لتسيير أهم الفنادق، حتى نستفيد من خبرتها ومن طريقة تسييرها، ونرتقي بمؤسساتنا إلى الأحسن، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، الذين ردوا على كافة الأسئلة الشفوية التي طرحت، الشكر موصول لأعضاء المجلس الذين أثروا نقاش القاعة، من خلال الأسئلة الشفوية التي طرحوها، شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 2 محرم 1436
الموافق 25 أكتوبر 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587